دائرة شؤون الوطن المحتل
مكتب الإعلام والاصدارات الخاصة
عمان - الاردن

منظمة التحرير الفلسطينية

الوطن المحتل

نشرة داخلية محدودة التوزيع

العدد الأول الشهر نيسان السنة ٢٠٠٥





الوطن المحتل

نشرة داخلية محدودة التوزيع

دائرة شؤون الوطن المحتل

مكتب الإعلام و الإصدارات الخاصة

هاتف : ٥٦٦١١٠٤ تللفاكس: ٥٦٦١١٠٣

E-mail-watanaffairs@yahoo.com

المشرف العام: غازي الحسيني

المحتويات

١) الافتتاحية

٢) الأسرى والعملية السلمية

٣) مؤشرات إحصائية حول الأسرى الفلسطينيين

٤) الأوضاع الصحية للأسرى

٥) نادي الأسير وقضية الاعتقال

٦) تقرير إحصائي لوزارة الأسرى والمحررين

٧) ٨ من المعتقلين معزولون عن العالم

٨) حصيلة العدوان الإسرائيلي خلال الشهر الماضي

٩) صور من معاناة الأسرى والأسيرات

١٠) شهادة الأسيرة منال غانم

١١) قراءة لمشهد الواقع الفلسطيني

١٢) القضية الفلسطينية ...منعطف جديد

١٣) لا خيار أمام إسرائيل سوى الانسحاب

١٤) إسرائيل ماضية في خططها لعزل القدس

١٥) معطيات حول حياة المواطنين داخل الخط الأخضر

١٦) هل ما يزال هناك حل سياسي مع إسرائيل

١٧) هزة في اللوبي اليهودي

١٨) يوميات يهودي متطرف

١٩) إعادة بناء منظمة التحرير



الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون إنما يتذكر أولوا الألباب)

إن تسارع الأحداث التي تمر على القضية الفلسطينية بشكل تسابق فيها الأحداث الزمن تجعل متابعة الأخبار ضرورية وبنفس السرعة التي تمر بها الأحداث وأصبحت وسائل الأعلام المختلفة تقدم لنا هذه الأخبار بسرعة وغزارة شديدة، مما سهل على الجميع متابعة هذه الأخبار بالوسائل المتعددة من صحف وإذاعات وتلفزيون وغدا الإنترنت والفضائيات يقدمان لنا ما كان صعب الحصول عليه سابقاً بشكل سهل وسريع.

ولهذا السبب ارتأينا أن تصدر هذه النشرة التي تهتم بالبحث عن أهم المقالات التحليلية في الصحف العربية والعبرية والأجنبية والتي تسهل على قارئي هذه النشرة أن يكونوا في صورة ما يدور في ذهن الصديق والعدو.

لقد قال موسى دايان في يوم إجابة على سؤال، كيف قام بنشر مخطط الهجوم عام ١٩٦٧ قبل تنفيذه بفترة (إن العرب لا يقرأون) وهذه الصفة التي التصقت بزعماء العرب تكاد أن تكون حقيقية أو أنهم لا يستوعبون ما يقرأون مع أننا الأمة التي جاءت أولى آيات كتابها: (أقرأ).

نرجو الله أن يوفقنا في اختيار أهم المقالات والتحليلات التي تضعنا في صورة شؤون الوطن متمنين عليكم إبداء ملاحظاتكم ونقدكم لتحسين أدائنا.

والله ولي التوفيق،،،

المحرر

الأسرى .. والعملية السلمية



لطفي زغلول - نابلس

يشكل الأسرى الفلسطينيون والعرب في المعتقلات الاسرائيلية احدى أهم القضايا الساخنة التي تهم الشارع الفلسطيني. وهي ايضا تبرز باعتبارها احد الثوابت الوطنية الرئيسة التي يتسلح بها أي مفاوض فلسطيني على مائدة مفاوضات العملية السلمية.

وبداية ثمة أساسيات تخص هذه القضية، اولاها يتعلق بتحديد المفهوم من منظور فلسطيني وآخر متعارف عليه دوليا ان هؤلاء القابعين خلف قضبان سجون الاحتلال الاسرائيلي ومعتقلاته هم أسرى، بمعنى انهم مقاتلو تحرير وحرية، وليسوا قتلة او مجرمين او سجناء عاديين.

والأساس الثاني يخص اعدادهم وانتماءاتهم السياسية وهوياتهم الوطنية، ان غالبية الأسرى العظمى هم فلسطينيون، والفلسطينيون ينظرون نظرة المساواة الى كل الذين وقفوا الى جانبهم وآزروهم في نضالاتهم المشروعة والدفاع عن قضيتهم، ووقعوا في الأسر أيا كان منتماهم الجغرافي او الوطني، وبخاصة اذا كانوا عربا وانطلاقا من هذا المنظور فثمة التزام أخلاقي تجاههم لا يقل عن الالتزام تجاه أسراهم الفلسطينيين.

والأساس الثالث هو ما يتعلق بالمعيار الذي تستخدمه السلطات الاسرائيلية في حالات اطلاق سراح الأسرى، وهنا فان الشارع الفلسطيني لا يقر هذا المعيار الذي يتم على اساسه تصنيف الاسرى الى فئتين، الاولى فئة من يسميهم الاحتلال «مرتكبي اعمال قتل ضد مدنيين او عسكريين»، والفئة الثانية مرتكبي اعمال عدائية لا تصل الى درجة ارتكاب اعمال القتل مضافا اليها اولئك الذين دخلوا الخط الاخضر دون تصريح رسمي وهم كثر.

واذا كانت حكومات اسرائيل لا تقوم بتحرير الاسرى الا اذا كان هناك مقابل، كأن يكون لها أسرى او جثث، وهذا ما حصل فعلا خلال مرات سابقة تم فيها التبادل بوساطة خارجية سواء كان ذلك مع منظمات او دول عربية، فان الظرف الحالي تنتفي فيه مثل هذه المعادلة مع الفلسطينيين الذين ليس في حوزتهم اي اسير اسرائيلي.

الا ان الفلسطينيين يحوزون على عنصر هام وأساسي وهو رغبتهم في السلام وايجاد تسوية عادلة للصراع الفلسطينين الاسرائيلي الذي كانت له افرازات كارثية على الجميع في المنطقة وفي العالم، والفلسطينيون يعتقدون ان هذا العنصر جدير بأن يقابل من الحكومة الاسرائيلية بما يعادله، وتحرير الاسرى كافة واحد من قائمة استحقاق للفلسطينيين.

ان الفلسطينيين ينظرون الى عملية تحرير الاسرى على أنها شمولية. علاوة على أنها امر طبيعي لا يقوم على أية استثناءات ايا كانت وهي في العادة تتم بين كل الشعوب المتحاربة التي تجنح جنوحا حقيقيا للسلم فيما بينها، وهذه العملية ليست منحة او مكرمة او معروفا او مجرد نوايا حسنة، بل يفترض بها أنها عملية تأسيس لسلام متبادل دائم وعادل يجني ثماره طرفا النزاع دون تمنن طرف على آخر.

والفلسطينيون حينما يعودون الى تاريخ الحروب والصراعات بين الشعوب مدركون أن اصرارهم على تحرير اسراهم كمقدمة للسلام لا تخرج عن القاعدة العامة المتبعة، ذلك ان هذه الشعوب قد وضعت في مقدمة أجندة مفاوضاتها موضوع تحرير اسراها وعودتهم الى ديارهم وأهلهم وذويهم، وكان لها ذلك دون اي استثناء يذكر.

وفي ذات السياق فان الفلسطينيين اسوة ببقية شعوب العالم لا يقرون ادانة طرف من طرفي الصراع للطرف الأخر على ارتكابه اعمال قتل، ان الصراع والحروب بين الشعوب ينجم عنها أعمال قتل من الطرفين، وكما قتل من الاسرائيليين جنود ومدنيين قتل في المقابل من الفلسطينيين مقاتلون ومدنيون، ولدى المقارنة فان حصيلة ما قتل من الفلسطينيين على مدى ستة عقود من الصراع يفوق عشرات المرات اعداد ما قتل من الاسرائيليين.

ان الاسرى الفلسطينيين، وليس لهم مسمى غير هذا المسمى هم جزء لا يتجزأ من منظومة النضال الفلسطيني عبر تاريخ قضيته التي اجمع الفلسطينيون على اعتبار هذه المنظومة النضالية هي الوسيلة الوحيدة لمقاومة الاحتلال واسترجاع حقوقهم المغتصبة والعيش بحرية وسيادة وكرامة على أرضهم التاريخية اسوة ببقية شعوب العالم.

ان هؤلاء الاسرى على اختلاف اطياف انتماءاتهم السياسية هم صفوة طليعية من أبناء الشعب الفلسطيني ضحوا بالغالي والنفيس من اجل قضية عادلة شهدت الشرعية الدولية لعدالتها، وان معاقبتهم باستبقائهم خلف قضبان المعتقلات هي بمثابة معاقبة الشعب الفلسطيني جميعه وهو الشعب الذي يتوق الى الحرية والسلام.

ان الاسرى الفلسطينيين والعرب الذين تجاوزت اعدادهم ثمانية الاف اسير وهم خلف القضبان، ومنهم من هو في العقد الثالث من عمر اسره يشكلون معاناة مريرة متجددة على مدار الساعة واليوم والشهر والعام لأسرهم بخاصة وللشعب الفلسطيني بعامة جراء ظروف اعتقالهم التي أقل ما يقال فيها انها لا تخضع لشروط اتفاقية جنيف الرابعة بشأن الاسرى.

لقد قيل الكثير عن معاناة هؤلاء الاسرى والظروف غير الانسانية التي يرزحون تحت ظلالها القاتمة لكي تصبح المعاناة مزدوجة لكل من الاسرى من جهة وذويهم وشعبهم من جهة اخرى، ان هذه المعاناة لا تقف عند حدود قسوة الأحكام الجائرة الصادرة بحقهم او مددها، بل انها تتعداها الى كثير من المواصفات والشروط الانسانية والصحية التي تفتقر لها هذه المعتقلات التي يحشرون فيها، اضافة الى الممارسات القاسية بحقهم على كافة الصعد، ومثالا لا حصرا التحكم بزيارات اهاليهم لهم او حرمانهم منها.

ان الشعب الفلسطيني لا يتصور سلاما يرفرف بأجنحته على المنطقة في حين ان كوكبة كريمة عزيزة غالية من ابنائه وبناته تقبع داخل معتقلات الاسر والعزل، واذا ما اضيف الى كل ذلك اصرار الحكومة الاسرائيلية على مخططاتها الاستيطانية ومصادرة الاراضي الفلسطينية، والسير قدما في بناء جدار الفصل، وضرب عرض الحائط بكل الطروحات السلمية والقرارات الدولية المشروعة، فان المشهد السياسي يظل قاتما بلا افق، والحديث عن السلام يصبح ضربا من الوهم والخداع.

القدس : 1-4-2005



مؤشرات إحصائية حول الأسرى الفلسطينيين حتى منتصف آذار –مارس ٢٠٠٥ م

٧٠٠٠ أسير تقريباً إجمالي عدد الأسرى في السجون والمعتقلات الإسرائيلية.

– (٥٦٩٠ أسيراً) مجموع الأسرى الموثقين لدى وزارة الاسرى والمحررين والذين لا زالوا في السجون والمعتقلات ويتقاضون رواتب من الوزارة ، وموزعين على أكثر من ٢٠ سجناً ومعتقلاً ومركز توقيف .

– مع الإشارة بأن هناك قرابة (١٣٠٠ أسير) لا يتقاضون رواتب من وزارة الاسرى والمحررين ، فمنهم من كان يعمل في أجهزة و وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية ومنهم معتقلين الجدد .

– (٣٩٨ أسير) معتقلين منذ ما قبل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية في مايو ١٩٩٤ م

أي ما نسبته ٧ % من إجمالي عدد الأسرى المسجلين .

– (٢٤٦ أسير) اعتقلوا بعد اتفاق أوسلو وقبل انتفاضة الأقصى وما زالوا في الأسر، أي ما نسبته ٤,٣ % من إجمالي عدد الأسرى.

إجمالي الأسرى قبل إنتفاضة الأقصى :

- (٦٤٤ أسير) إجمالي عدد الأسرى المعتقلين قبل إنتفاضة الأقصى وما زالوا في الأسر أي ما نسبته ١١,٣ % من إجمالي عدد الأسرى ، و موزعون على النحو التالي:

المنطقة	عدد الأسرى قبل أوسلو	عدد الأسرى بعد أوسلو وقبل إنتفاضة الأقصى	إجمالي عدد الأسرى قبل إنتفاضة الأقصى
المحافظات الشمالية	١٦٥	١٦٨	٣٣٣
المحافظات الجنوبية	١٤٩	٣١	١٨٠
القدس	٤٨	٣٩	٨٧
فلسطينيو ١٩٤٨	٢٤	٦	٣٠
مناطق أخرى	١٢	٢	١٤
الإجمالي	٣٩٨	٢٤٦	٦٤٤

إجمالي الأسرى (قبل وخلال إنتفاضة الأقصى) :

– (٣٥ ألف) إجمالي عدد حالات الإعتقال خلال انتفاضة الأقصى .

- (٥٠٤٦ أسير) إجمالي عدد الأسرى الذين اعتقلوا خلال إنتفاضة الأقصى ولازالوا في الأسر ويتقاضون رواتب من وزارة الأسرى وموزعين كالتالي :

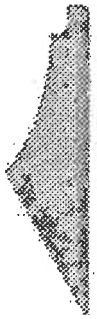

المنطقة	عدد الأسرى قبل أوسلو	عدد الأسرى بعد أوسلو وقبل إنتفاضة الأقصى	إجمالي عدد الأسرى قبل إنتفاضة الأقصى
المحافظات الشمالية	١٦٥	١٦٨	٣٣٣
المحافظات الجنوبية	١٤٩	٣١	١٨٠
القدس	٤٨	٣٩	٨٧
فلسطينيو ١٩٤٨	٢٤	٦	٣٠
مناطق أخرى	١٢	٢	١٤
الإجمالـــي	٣٩٨	٢٤٦	٦٤٤

إجمالي الأسرى (قبل وخلال إنتفاضة الأقصى) :

- (٣٥ ألف) إجمالي عدد حالات الإعتقال خلال انتفاضة الأقصى .

- (٥٠٤٦ أسير) إجمالي عدد الأسرى الذين اعتقلوا خلال إنتفاضة الأقصى ولازالوا في الأسر ويتقاضون رواتب من وزارة الأسرى وموزعين كالتالي :

المنطقة	عدد الأسرى قبل إنتفاضة الأقصى	عدد الأسرى خلال الإنتفاضة	إجمالي عدد الأسرى
المحافظات الشمالية	٣٣٣	٤٣٠٩	٤٦٤٢
المحافظات الجنوبية	١٨٠	٤١٦	٥٩٦
القدس	٨٧	٢٧٢	٣٥٩
فلسطينيو ١٩٤٨	٣٠	٤٥	٧٥
مناطق أخرى	١٤	٤	١٨
الإجمالـــي	٦٤٤	٥٠٤٦	٥٦٩٠

الحالة الاجتماعية للأسرى :

الحالة الإجتماعية	العدد	النسبة
أعزب	٤٠٦٨	%٧١,٥
متزوج	١٦٢٢	%٢٨,٥
الإجمالـــي	٥٦٩٠	% ١٠٠



الأســـيرات :

أكثر من ٣٠٠ أسيرة اعتقلن منذ انتفاضة الأقصى (٢٨ أيلول ٢٠٠٠م).

- **١٢٦ أسيرة لا يزلن رهن الاعتقال** (٢.٢ % من إجمالي الأسرى الموثقين لدى وزارة الاسرى والمحررين) .
- **١٢٤ أسيرة** من المحافظات الشمالية والقدس ، **وأسيرتان** من المحافظات الجنوبية
- **٦١** اسيرة اعتقلن خلال العام المنصرم ٢٠٠٤م .

ى وزارة الاسرى والمحررين معلومات عن الحالة الإجتماعية الخاصة بهن .

- **٧٧ أسيرة** أعمارهن تقل عن ٢٥ عاماً .
- **٨** أسيرة لم يتجاوز أعمارهن الـــ ١٨ عاماً .
- **موزعات على سجون (الرملة – ٢٦ أسيرة)** وسجن **(تلموند – ٩٠ أسيرة)** ، وفي سجن **(الجلمة – ٤ أسيرات)** ، **٦ أسيرات** لا تتوفر لدينا معلومات عن مكان الاعتقال.

النسبة	عدد الأسيرات	نوع الحكم
% ٣٢,٥	٤١	محكومة
% ٥٩,٥	٧٥	موقوفة
% ٨	١٠	إداري (دون تهمة)
% ١٠٠	١٢٦	الإجمالي

الأطفال الأســـرى:

- **أكثر من ٣٠٠٠ طفل اعتقلوا منذ بداية انتفاضة الأقصى (٢٨ أيلول ٢٠٠٠ م)**
- **٣١٠ طفل منهم لا زالوا في الأسر** (ما نسبته **٥,٤ %** من عدد الأسرى الموثقين)
- **٢٣٩** طفل اعتقلوا خلال العام ٢٠٠٤م المنصرم أي ما نسبته ٧٧ % من إجمالي الأطفال.
- **٧٨** طفلاً أي ما نسبته **٢٥,٢ %** من الأطفال الأسرى مرضى و يعانون أمراض مختلفة و محرومون من الرعاية الصحية والعلاج
- **٤٥٠** معتقلاً اعتقلوا وهم أطفال و تجاوزوا سن ١٨ داخل السجن ولا يزالون في الأسر .
- **٩٩ %** من الأطفال الذين اعتقلوا تعرضوا للتعذيب وعلى الأخص وضع الكيس في الرأس والشبح والضرب .
- **١٤٦** طفل أسير موجودين في معتقلات (عوفر **٦٣**) و(مجدو **٥٧**) و(النقب **٢٦**) .
- **٩٠** طفل أسير موجودين في سجن تلموند والباقي موزعين على عدة سجون أخرى .

النسبة	العدد	نوع الحكم
% ٤٠	١٢٤	محكوم
% ٥٦,١	١٧٤	موقوف وبإنتظار المحاكمة
% ٣,٩	١٢	إداري ودون تهمة
% ١٠٠	٣١٠	الإجمالـــي

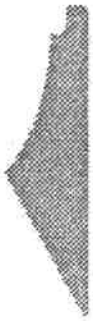

الأسرى حسب نوع الحكم

نوع الحكم	عدد الأسرى	النسبة
محكوم	٢٨٥٠	% ٥٠,١
إداري(دون تهمة)	٨٨٠	% ١٥,٥
موقوف	١٩٦٠	% ٣٤,٤
الإجمالي	٥٦٩٠	% ١٠٠

الأســـرى حسب سنوات الحكم

مدة الحكم	عدد الأسرى	النسبة
من شهر ولغاية أقل من ١٠ سنوات	١٥٤١ أسير	% ٥٤
من ١٠ وأقل من ١٥ عاماً	٣٠٧ أسير	% ١٠,٨
من ١٥ وأقل من ٥٠ عاماً	٥٢٧ أسير	% ١٨,٥
من ٥٠ عاماً وما فوق	٤٧٥ أسير(٢٩٣) معتقل قبل الانتفاضة	١٦,٧
الإجمالي	٢٨٥٠ أسير	% ١٠٠

المصدر: وزارة شئون الأسرى والمحررين



الأوضاع الصحية

يعاني الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال الإسرائيلي من سياسة الإهمال وسوء الرعاية الصحية ما يعرض حياتهم للخطر، وتتخذ السلطات الإسرائيلية من سياسة التسويف في تقديم العلاج وسيلة أخرى للضغط على المعتقلين الفلسطينيين ولاسيما عن طريق عدم تقديم العلاج اللازم للمرضى أو من خلال عدم تحويلهم إلى المستشفيات أو من خلال جعلهم حقولا للتجارب أو اختبارات للأدوية الإسرائيلية.

ونتج عن ظروف الاعتقال والتعذيب والإهمال الطبي إصابة أعداد كبيرة من المعتقلين الفلسطينيين بأمراض وعاهات مختلفة من أهمها:

١. التهاب الكلى.

٢. الربو.

٣. أمراض الدم.

٤. يرقان الكبد.

٥. آلام في العيون.

٦. السكر والضغط.

٧. روماتيزم.

وبلغ عدد الأسرى الذين اعتقلوا قبل اندلاع الانتفاضة والذين ما زالوا داخل السجون والمعتقلات الإسرائيلية والذين يعانون من أمراض مزمنة.

١٢٣ أسيرا من ١٠٤٦ أسيرا ما زالوا داخل الأسر أي ما نسبته ١٣,٢%

العدد	نوعه	المرض
١٩	القلب	أمراض القلب
٦	الضغط	
٦	السكري	أمراض باطنية
٣	الكبد	
٧	الكلى	
٣	المعدة	أمراض الأعصاب
٩	الديسك	
٤	روماتيزم	
٢	شلل نصفي	



٣	ضعف السمع	أمراض الأنف والأذن
٤	الربو	أمراض الجهاز التنفسي
١١	ضيق النفس	
٨		وجود شظايا
٣٢		أمراض متعددة
٥		أمراض العيون
٤		أمراض شيخوخة
١		كفيف

بلغ عدد الأسرى الذين اعتقلوا منذ اندلاع انتفاضة الأقصى حتى الآن وما زالوا داخل السجون والمعتقلات الإسرائيلية والذين يعانون من أمراض مزمنة ٧٦٧ أسير، ومنهم ما نسبته ٧٤,٢% إصابة رصاص وهذا يوضح أن الغالبية العظمى من الأسرى تم أسرهم رغم الإصابة، منهم ٢ إصابة بشلل نصفي والباقون يعانون من أمراض مختلفة.

يعاني نحو ٢٥٠٠ معتقل فلسطيني في السجون الاسرائيلية من سياسة الاهمال الطبي وسوء الرعاية الصحية التي تنتهجها إدارة السجون ضدهم الأمر الذي يعرض حياة العديد منهم للخطر . فمنذ بداية الانتفاضة الفلسطينية بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٨ سقط ٥٢ شهيداً فلسطينياً داخل السجون الاسرائيلية بينهم نحو ١٨ معتقلاً قضوا بسبب الإهمال الطبي وسوء الرعاية الصحية في السجون الاسرائيلية

إن ما يقارب من ٣٥٠ معتقل فلسطيني من المرضى داخل السجون هم بحاجة إلى رعاية صحية لا تتوفر واوضاع الاعتقال داخل السجون ، بينهم نحو ٧٠ حالة بحاجة إلى عمليات جراحية مستعجلة . كما تنتشر بين العديد من المعتقلين الفلسطينيين الأمراض الجلدية والالتهابات الصدرية وأمراض قرحة المعدة والباسور والضغط والقلب والسكري وضعف النظر والأزمات الصدرية وما كان ذلك إلا نتيجة لسوء الرعاية الصحية وسوء الأوضاع المعيشية من انعدام النظافة وافتقار مراكز الاعتقال والسجون للمرافق الصحية المناسبة وانتشار العديد من الحشرات والزواحف وافتقار الغرف والزنازين للتهوية والإنارة الكافية كما يساعد على انتشار مثل هذه الأمراض سوء رداءة وجبات الطعام المقدم يضاف الى ذلك الأوضاع النفسية السيئة والتي تسبب غالباً أمراض نفسية وجسدية مزمنة للعديد من المعتقلين بعد انقضاء فترة محكوميتهم ومن هذه الأمراض(مرض الوسواس القهري – القلق وصعوبة النوم – تقمص شخصية (السجان او المحقق) شعورهم بأن هويتهم قد تغيرت – المشكلات الجنسية وضعف الخصوبة



نادي الأسير: قضية الاعتقال ارتبطت بنضال شعبنا المتواصل للخلاص من الاحتلال

بيت لحم/ وفا- أكد نادي الأسير، أن الاعتقالات التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية ضد المواطنين، ارتبطت بعملية النضال المتواصل لشعبنا للخلاص من الاحتلال الإسرائيلي.

وفي بيان أصدره نادي الأسير أمس بمناسبة الـ١٧ من نيسان الذي يصادف يوم الأسير الفلسطيني، أشار فيه إلى أنه لم يبق بيت فلسطيني إلا واعتقل أحد من أبنائه، فهي قضية شعب ومجتمع ترتبط بشكل عضوي بالتطلع إلى الحياة الإنسانية والمستقبل المنشود دون معاناة وقيود.

وقال البيان: يأتي إحياء شعبنا ليوم الأسير، ليعبر فيه عن استمرار نضاله وكفاحه في سبيل حرية أبنائه وبناته المعتقلين في سجون الاحتلال، منوها إلى أنه يوم للحرية ورفض الظلم والقيود وسيطرة المحتلين على حياة وكرامة شعبنا الفلسطيني.

وأكدت إحصائية لنادي الأسير، على أن ما يقارب من ثلث الشعب الفلسطيني قد دخل السجون الإسرائيلية منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧، وأن عدد حالات الاعتقال بلغت ٨٠٠٠٠ حالة. وخلال انتفاضة الأقصى وصل عدد حالات الاعتقال إلى ٤٠ الف حالة. لا زال ٨ الاف منها يرزحون في السجون. موزعين على ٢٧ سجنا ومعسكرا ومركز توقيف وتحقيق. وسجون سرية كشف عنها مؤخرا، مثل السجن السري الذي يحمل رقم ١٣٩١.

وأوضح البيان، أن سلطات الاحتلال اعتقلت ٣٠٠٠ طفل قاصر. أعمارهم أقل من ١٨ عاما. لا زال ٣٥٠ منهم داخل السجن. بينما اعتقلت ما يقارب ٥٠٠ امرأة بقي منهم ١٢٠ أسيرة يقبعن في سجن تلموند الإسرائيلي.

وقال البيان: إن حكومة الاحتلال مارست سياسة الاعتقال الإداري، خلال انتفاضة الأقصى، لتصل حالات الاعتقالات إلى ٣٠٠٠حالة بقي منهم ٨٠٠ معتقل دون تهمة او محاكمة، وجدد هذا الاعتقال ٨ مرات متتالية.

وأضاف البيان، أن سلطات الاحتلال تفننت في أساليب وأشكال الاعتقال من المداهمات الليلية للمنازل واقامة الكمائن والاعتقالات على الحواجز العسكرية وأثناء السفر واستخدام الوحدات الخاصة، والكلاب واطلاق الرصاص، وفرض منع التجول واختطاف الجرحى من المستشفيات وسيارات الإسعاف. وتعرض الأسرى خلال اعتقالهم للاعتداء والتنكيل والإذلال، حتى قبل مثولهم أمام المحققين وقبل وصولهم إلى مراكز اعتقال رسمية.

وتشير الإحصاءات الواردة في البيان، إلى أن ٨٠٪ من الأسرى تعرضوا للاعتداء خلال الاعتقال على يد جنود الاحتلال، إضافة إلى اعتداءات على سكان المنازل ودب الرعب والفزع في صفوف العائلات والأطفال والنساء.

وأوضح النادي، أن سلطات الاحتلال لم تكتف بعملية الاعتقال، بل مارست عقوبات جماعية بحق الأسير وذويه، من خلال هدم منازلهم، حيث هدمت سلطات الاحتلال ٢٠٠ منزل لأسرى، وأبعدت ٣٥ أسيرا اداريا من سكان الضفة الغربية، إلى قطاع غزة.

وبين النادي، أن قوات الاحتلال الإسرائيلي أعدمت ١٥٠ أسيراً خارج نطاق القانون، بعد إلقاء القبض عليهم، وكان آخرهم محمود كميل من جنين، ومارست القتل بدم بارد، كما ارتكبت جرائم حرب يحاسب عليها القانون الدولي.

ونوه النادي، إلى أن الأسرى يعانون من سياسة التعذيب واستخدام القسوة خلال الاستجواب، حيث أن ٨٥٪ منهم تعرضوا للتعذيب وحشي على يد المحققين في أقبية التحقيق، منهم بينهم أطفال، إضافة إلى استخدام أساليب لا أخلاقية لانتزاع الاعترافات مثل، التحرش الجنسي، والتهديد بالاغتصاب، واعتقال زوجات المعتقلين، وإطلاق الكلاب المتوحشة ضد الأسرى، والاعتداء بالضرب.

وأشار النادي، إلى أن الأسرى يعانون من سياسة الإهمال الطبي وعدم تقديم العلاج، ويوجد ٩٥٠ حالة مرضية خطيرة في السجون تتعرض للموت البطيء، ويعاني بعضهم من أمراض القلب والسرطان والفشل الكلوي والمفاصل والسكري، إضافة إلى وجود أسرى معاقين ومصابين بالشلل النصفي وبأمراض عصبية وغيرها، وتماطل إدارة سجون الاحتلال في إجراء العمليات الجراحية وتقديم العلاج اللازم لهم، بسبب التعذيب والإهمال الطبي، وعدم وجود مقومات إنسانية في السجون والمعسكرات.

وأضاف النادي أنه استشهد داخل سجون الاحتلال ١٧٤ أسيرا منذ عام١٩٦٧، كان اخرهم الشهيد راسم غنيمات من رام الله، حيث استشهد بسبب اندلاع حريق في سجن -مجدو-.

وأشار النادي، إلى أن ٢٠٠٠ عائلة أسير محرومة من زيارة أبنائها بقرار من المخابرات الاسرائيلية تحت حجج واهية، فيما يلاقي من يسمح لهم بالزيارة الحاجز الزجاجي في غرف الزيارات، الذي يحول دون إجراء زيارة إنسانية وطبيعية بين الأسير وأطفاله وعائلته.

وأكد النادي، أن الأسرى يفتقدون إلى الأشياء الضرورية لحياتهم، فيقدم لهم المأكل الفاسد، ولا يسمح لهم بإدخال الملابس والمواد الغذائية ومواد التنظيف، ولعل سياسة عزل الأسرى في زنازين انفرادية ولمدة طويلة كعقاب لهم، تعتبر من اخطر السياسات التي تهدد حياتهم، إذ يقبع حاليا ١٥ أسيرا في تلك الزنازين، بعضهم يزيد على ٤ سنوات كحالة الأسيرين احمد شكري من رام الله وحسن سلمة من عارة، ويعيشون في زنازين مظلمة وقذرة وضيقة لا تدخلها الشمس والهواء.

وأكد نادي الأسير، على أن إسرائيل ترفض الاعتراف بالصفة القانونية للأسرى واعتبارهم أسرى حرب وجنود مقاومة مشروعة ضد الاحتلال، وتضرب بعرض الحائط كافة الاتفاقيات الدولية والإنسانية وقرارات الأمم المتحدة واتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

القدس: 14-4-2005

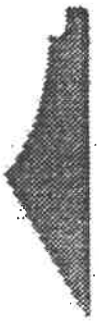

تقرير إحصائي لوزارة الأسرى والمحررين:

«٧٤٠٠» أسير وأسيرة لا زالوا في السجون الاسرائيلية حتى الان

غزة - وفا- أعلنت وزارة الأسرى والمحررين، امس، أن عدد الأسرى في السجون والمعتقلات الإسرائيلية، بلغ حتى منتصف شهر نيسان الجاري، (٧٤٠٠) أسير وأسيرة.

وأشار تقرير صادر عن دائرة التخطيط والاحصاء في الوزارة، إلى أن (٨٨٦) اسيرا، من مجموع الأسرى الموثقين لديها، والذين لا زالوا في السجون والمعتقلات، يتقاضون رواتب من الوزارة.

وأوضح التقرير، أن هؤلاء الأسرى موزعون على أكثر من ٢٥ سجنا ومعتقلاً ومركز توقيف إسرائيلي، كما أن هناك قرابة (١٥٠٠ أسير) لا يتقاضون رواتب من الوزارة، إذ أن عدداً منهم كان يعمل في أجهزة أو وزارات السلطة الوطنية، أو معتقلين جدد.

وبين أن (٣٩٧ أسيرا) معتقلين منذ قبل قيام السلطة الوطنية، في أيار ١٩٩٤ ، وهؤلاء يشكلون ما نسبته ٦،٧٪ من إجمالي عدد الأسرى المسجلين لدى الوزارة، وأن (٢٤٣ أسيرا) اعتقلوا بعد اتفاق أوسلو، وقبل انتفاضة الأقصى وما زالوا في الأسر، ويشكلون ما نسبته ٤،١٪ من إجمالي عدد الأسرى.

وأظهر التقرير أن (٦٤٠ أسيرا) من إجمالي عدد الأسرى المعتقلين قبل انتفاضة الأقصى، ما زالوا قيد الأسر، ويشكلون ما نسبته ١٠٠٩٪ من إجمالي عدد الأسرى.

كما أظهر التقرير أن (٨٨٦ أسيرا) من اجمالي عدد الأسرى، الذين لازالوا قيد الأسر، يتقاضون رواتب من وزارة الأسرى.

الحالات الاجتماعية

وبالنسبة للحالة الإجتماعية للأسرى، فقد بين التقرير أن (٤٢٤٠ أسيرا) من أجمالي مجموع الأسرى، والبالغ عددهم (٥٨٨٦ أسيرا) عزاب، ويشكلون ما نسبته ٧٢٪ فيما الباقي متزوجين ويعيلون أسر.

وفيما يتعلق بالأسيرات، بين التقرير أن أكثر من ٣٥٠ أسيرة اعتقلن خلال انتفاضة الأقصى، منهن ١٢٧ أسيرة لا يزلن رهن الاعتقال، ويشكلن ما نسبته ٢٠٢٪ من إجمالي الأسرى الموثقين لدى الوزارة، منهن ١٢٤ أسيرة من المحافظات الشمالية والقدس، و٣ أسيرات من المحافظات الجنوبية، و٦١ اسيرة اعتقلن خلال العام المنصرم ٢٠٠٤م.

وبالنسبة للحالة الاجتماعية لأسيرات، فقد أظهر التقرير أن ١٤ أسيرة متزوجة، وأسيرتين أرملتين، و٧ أسيرات مطلقات، و١٠٠ أسيرة عزباء، وأسيرة واحدة مخطوبة، فيما لا تتوفر معلومات عن ٣ أسيرات.

وحول أعمار الأسيرات، بين أن أعمار ٧٦ أسيرة تتراوح ما بين ١٦ - ٢٥ عاماً، فيما لم تتجاوز ٩ أسيرات سن الـ ١٨ عاماً، منهن ٣١ أسيرة في سجن «الرملة»، و٩٢ أسيرة في سجن «تلموند»، وأسيرتان في سجن «الجلمة»، فيما لم تتوفر معلومات عن مكان اعتقال أسيرتين أخريين.

وأشار التقرير، إلى أن ٧٧ أسيرة، من مجموع الأسيرات موقوفات، ويشكلن ما نسبته ٦٠،٦٪، فيما بلغ عدد المحكومات ٤٠ أسيرة، يشكلن نسبة ٣١،٥٪ من مجموع الأسرات، و١٠ أسيرات يخضعن لاعتقال إداري، ويشكلن نسبة ٧،٩٪ من العدد الإجمالي.

الاطفال الاسرى

وبالنسبة للأطفال الأسرى، فقد بين تقرير الوزارة أن أكثر من ٣٥٠٠ طفل اعتقلوا منذ بداية انتفاضة الأقصى، منهم ٣٠٤ أطفال لا زالوا في الأسر، ويشكلون ما نسبته ٥،٥٪ من عدد الأسرى الموثقين لدى الوزارة، منهم ٢٩٦ من سكان الضفة والقدس و٨ أطفال من قطاع غزة، وأوضح أن ٢١٦ طفلاً، اعتقلوا خلال العام ٢٠٠٤م المنصرم، ويشكلون ما نسبته ٧١٪ من إجمالي الأطفال، وأن ٧٦ طفلاً أي ما نسبته ٢٥٪ من الأطفال الأسرى مرضى و يعانون أمراضا مختلفة ومحرومون من الرعاية الصحية والعلاج، و٤٥٠ معتقلاً اعتقلوا وهم أطفال و تجاوزوا سن ١٨ داخل السجن ولا يزالون في الأسر.

«٩٩٪» من الاطفال تعرضوا للتعذيب

وبين أن ٩٩٪ من الأطفال الذين اعتقلوا تعرضوا للتعذيب، وعلى الأخص وضع الكيس في الرأس والشبح والضرب، وأن ١٥٩ طفلاً أسيراً لا زالوا قيد الأسر، منهم ٦٣ طفلاً في معتقل «عوفر»، و٥٧ في معتقل «مجدو»، و٣٩ في معتقل «النقب الصحراوي»، و١٠٥ أطفال أسرى موجودون في سجن «تلموند»، والباقي موزعين على عدة سجون أخرى.

وأوضح التقرير، أن ٩٩ أسيرا من مجموع الأسرى محكومين، ويشكلون ما نسبته ٣٢،٦٪، و١٩٢ أسيراً موقوفين بانتظار المحاكمة ويشكلون ما نسبته ٦٣،١٪ من مجموع الأسرى، و١٣ اسير معتقل إداري، يشكلون ما نسبته ٤،٣٪.

أسرى امضوا اكثر من ربع قرن

■ كما أورد التقرير قائمة بأسماء الأسرى الذين أمضوا أكثر من ربع قرن ولا زالوا في الأسر:

- سعيد وجيه سعيد المتبة (مواليد ١٩٥١)

من نابلس ومعتقل منذ ١٩٧٧/٧/٢٩م وأعزب وموجود في سجن عسقلان.

- نائل سالح عبد الله برغوثي (مواليد ١٩٥٧).

من رام الله ومعتقل منذ ١٩٧٨/٤/٤م وأعزب وموجود في سجن عسقلان.

- فخري عصفور عبد الله البرغوثي (مواليد ١٩٥٤).

من رام الله ومعتقل منذ ١٩٧٨/٦/٢٣م متزوج وموجود في سجن عسقلان وقد التقى بنجليه قبل شهور داخل السجن.

- الأسير العربي / سمير سامي علي قنطار (مواليد ١٩٦٢).

من لبنان ومعتقل منذ ١٩٧٩/٤/٢٢م وهو أعزب وموجود في سجن هداريم.

- أكرم عبد العزيز سعيد منصور (مواليد ١٩٦٢).

من قلقيلية ومعتقل منذ ١٩٧٩/٨/٢م وهو أعزب وموجود في سجن عسقلان.

الوضع الصحي

وحول الوضع الصحي للأسرى، أشار التقرير إلى أن هناك قرابة (١٣٠ أسيرا) معتقلون منذ ما قبل انتفاضة الأقصى، يعانون من أوضاع صحية سيئة، ومنهم من يعاني من أمراض القلب والغضروف والمفاصل وضعف النظر، وأن هناك قرابة (٨٦٠ أسيراً) يعانون من أمراض مزمنة ومختلفة، ومنهم من اعتقل بإصابة رصاص ولم يقدم له العلاج.

■ وفيما يتعلق بالتعذيب في السجون والمعتقلات الإسرائيلية، أوضح التقرير، أنه نادرا لا يتعرض المعتقل لأحد أشكال التعذيب، مع الإشارة إلى أن هناك أساليب تعذيب أخرى محرمة دولياً لا زالت تمارس ضد الأسرى، منوهاً إلى أن عددا كبيرا من الأسرى يتعرضون لأكثر من نوع من أنواع التعذيب في آن واحد.

شهداء الحركة الاسيرة

كما أورد قائمة بأسماء شهداء الحركة الوطنية الأسيرة، مبينا أن (١٧٧ أسيرا) استشهدوا بسبب التعذيب أو الإهمال الطبي أو القتل بعد الاعتقال، وكان أخرهم الشهيد الأسير راسم سليمان غنيمات من قرية كفر مالك برام الله، إثر نشوب حريق نتيجة تماس كهربائي في معتقل مجدو، حيث لا تتوفر الأجهزة اللازمة لإطفاء الحريق أو الرعاية الطبية اللازمة لإنقاذه، مما ادى إلى استشهاده وذلك بتاريخ ٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٥م.

القدس: 14-4-2005



٨ من المعتقلين الاداريين في سجن «ايالون» بالرملة معزولون عن العالم في زنزانة منذ سنين

القدس - علي القواسمي - قالت المحامية تيرين طارق عيساوي المتطوعة في مركز «حريات» بعد زيارتها للاسرى الاداريين المعزولين في سجن «الرملة ايالون» حيث يتواجد في سجن «الرملة - ايالون» قسم ١٣٠ «ثمانية من الاسرى الاداريين من الضفة والقطاع يعيشون في غرفة واحدة تبلغ مساحتها ٤×٥ مليئة بالحشرات ولا تتوفر فيها تهوية سوى نافذة صغيرة في الحمام الموجود داخل الغرفة وتنبعث منه روائح كريهة لا تحتمل. وهم يعيشون في ظروف قاسية تتمثل بعزلهم عن العالم الخارجي منذ سنوات طوال. وعيشهم فيها يشبه «قن الدجاج» كما عبر عنه الاسرى. فضلا عن تفرد ادارة السجن بهم وسياستها التعسفية تجاههم. علما ان بعضهم موجود في هذه الغرفة منذ اربع سنوات ولم يغادروها ابدا، ويتم تمديد اعتقالهم الاداري بصورة مستمرة.

واضافت كما يوجد في الغرفة اربع كاميرات مراقبة تعمل ٢٤ ساعة اضافة الى وجود لاقط للصوت داخل الغرفة بحيث تستمع الادارة لكل ما يدور من احاديث داخلها الامر الذي يخالف كافة القوانين والاعراف.

وقد التقت المحامية العيساوي الاسير فايق محمد حسن دار عادي من رام الله الذي يعاني من ازمة في الصدر وصعوبة في التنفس ويتم احتجازه في غرفة لا يوجد فيها تهوية، وبالتالي رائحة الطعام ورائحة الدخان والحمام الكريهة تزيد حالته سوءا وتبقيه عرضه لخطر الموت.

وقالت «خلال الفترة الماضية ورغم وجود «بخاخ» معه لمساعدته على التنفس، تدهورت حالته الصحية جدا وبشكل يومي تقريبا لدرجة عدم قدرته على التنفس نتيجة الوضع المزري الذي يعيشون فيه والامراض التي يعاني منها، مما اضطر ادارة السجن لاحضار الطبيب للغرفة لاسعافه واعطائه الاوكسجين على مدى يومين متتاليين وبعد ذلك وبدلا من نقله للعيادة عمدت ادارة السجن الى نقلة لغرفة عزل اخرى. وتم تهديده بان يبقى فيها وحيدا حتى موعد خروجه من السجن اذا طلب مرة اخرى ان ينقل للعيادة او اذا طلب حضور الطبيب.

ومنذ ذلك التهديد فاذا اصابته النوبة لا يطلب الطبيب، ويقوم الاسرى بمساعدته على التنفس، الامر الذي يهدد حياته بالخطر، علما ان له اخوين معتقلين احدهما في سجن «هداريم» ويعاني من التهاب مزمن في الجهاز الهضمي والاخر في المسكوبية حاليا.

واضافت والاسير محمود شبانة من الخليل، تم وضعه بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٤ في غرفة عزل اخرى وحيدا من الساعة ١١ صباحا حتى الساعة ١٠ ليلا وذلك بعد ان قام السجانون باقتحام الغرفة وبعثرة جميع محتوياتها على الارض وذلك ردا على تساؤلات الاسرى حول سبب الغاء الزيارة التي كانت مقررة للاهالي في ذلك اليوم وتمت اعادته للغرفة يضغط من بقية الاسرى.

كذلك قامت الادارة بتعطيل «البكرة» عبارة عن جرس داخلي وهي وسيلة اتصالهم الوحيدة بالادارة في حالات الطوارئ او للاستفسار عن موضوع هام، وذلك فإن الاسرى حاليا معزولون ليس فقط عن العالم بل عن الادارة، وفي حال حدوث طارئ او مكروه لهم فلن يعلم احد من الادارة بذلك الا في وقت العدد.

القدس: 3-4-2005



حصيلة العدوان الاسرائيلي خلال الشهر الماضي:

سبعة شهداء من بينهم ثلاثة أطفال وجرح ما يزيد على ٩٧ مواطناً

غزة/وفا- قال مركز حقوقي، امس، إن حصيلة الاعتداءات الإسرائيلية، على المواطنين في كافة أنحاء الوطن خلال شهر آذار الماضي، بلغت سبعة شهداء، من بينهم ثلاثة أطفال لم يبلغوا سن الـ ١٨ عاماً، وجرح ما يزيد على ٩٧ مواطناً، من بينهم ما يزيد عن ٣٣ طفلاً، وثلاثة نساء، وثلاثة صحفيين، إلى جانب أحد العاملين في الأطقم الطبية.

وأكد مركز غزة للحقوق والقانون، في تقرير شهري له، أن قوات الاحتلال الإسرائيلي، واصلت ارتكاب عدوانها ضد الفلسطينيين، في مدن الضفة الغربية، وقطاع غزة، غير ملتزمة بالتفاهمات الجارية حول وقف إطلاق النار والتهدئة، التي أقرتها قمة شرم الشيخ الرباعية، المنعقدة في مصر أوائل شهر شباط الماضي.

وأفاد التقرير، أن قوات الاحتلال الإسرائيلي، مستمرة في بناء جدار الفصل العنصري، عن طريق تجريف الأراضي الزراعية، والاستيلاء عليها بواسطة أوامر عسكرية جائرة، تقدم لأصحاب الأراضي الزراعية، التي سوف يمر من خلالها الجدار، وخاصة في مدينة القدس التي تشهد عملية تسريع كبيرة، في اجراءات عزلها عن عمقها في الضفة الغربية.

اعتداءات المستوطنين

وأكد المركز، أن المستوطنين الإسرائيليين كثفوا من اعتداءاتهم على المواطنين للاستيلاء على أراضيهم، بهدف توسيع مستوطناتهم، بأساليب متعددة، تراوحت بين دهسهم في الشوارع وخاصة الأطفال والمسنين، وإطلاق النار واحراق الأشجار أو تجريف الأراضي أو تسييجها بأسلاك شائكة، واصدأ ما يزيد على ٥٢ اعتداء، خلال الشهر المنصرم.

وأوضح التقرير استمرار قوات الاحتلال بنشر الحواجز العسكرية، كوسيلة لإذلال وامتهان كرامة المواطنين، مشيرا إلى حاجزي المطاحن وأبو هولي في قطاع غزة، حيث تستخدمهما قوات الاحتلال كمصيدة لاعتقال المواطنين المتنقلين من خلالهما جنوبا وشمالا. إلى جانب اعتقال ٤ مواطنين عند معبر رفح الحدودي الفاصل بين الأراضي الفلسطينية والأراضي المصرية.

ونفى المركز الادعاءات الإسرائيلية وزعمها توفير تسهيلات أمام حركة العمال خلال معبر بيت حانون شمال غزة، الذي أعيد فتحه بتاريخ ٢٠٨، حيث لم يسمح فقط إلا لـ ١٠٦٨ عاملاً إلى إسرائيل عبر معبر بيت حانون ، و ١٤٦ تاجراً، و ٤٥٠ عاملاً، فيما لم يسمح بدخول من تقل أعمارهم عن ٣٥ عاماً، وغير المتزوجين.

وأوضح التقرير، أن قوات الاحتلال تتبع عبر حاجز بيت حانون إجراءات عسكرية مشددة تستغرق وقتا طويلا، يضطر خلالها العمال إلى السير على الأقدام لمسافة طويلة، تصل إلى كيلو ونصف الكيلو، كما أقامت نقاط تفتيش جديدة على بعد مئات الأمتار من نقاط التفتيش القديمة، إلى داخل أراضي عام ١٩٤٨، حيث يجبر العمال على الدخول في حجرات فحص أمني، واستخدام أجهزة إنذار والحاسوب لفحص أجسادهم وهوياتهم الشخصية.

الصيادون

وأكد التقرير استمرار معاناة صيادي قطاع غزة، نتيجة العديد من الممارسات التعسفية التي تعيق وصولهم إلى أماكن الصيد المناسبة في عمق البحر، لممارسة مهنتهم، وذلك عبر اعتراض زوارق البحرية الإسرائيلية طريقهم يومياً، واطلاقها أعيرة نارية باتجاه زوارقهم، واعتقال بعضهم الآخر ومطاردتهم في عمق البحر.

وأشار المركز، الى أن قوات الاحتلال تمنع الصيادين من مزاولة مهنة الصيد في أعماق بعيدة وتقصر دخولهم إلى البحر لمسافات محدودة، بحيث تكون المسافة المسموح بها فقط عشرة أميال بحرية، لكنها قد تصبح ثلاثة أميال، أو ١٢ ميلا، أو ٢٠ ميلاً، الأمر الذي يعود إلى مزاجية الجنود في الزوارق البحرية، التي تجوب المنطقة المقابلة لشواطئ محافظات غزة بشكل يومي وعلى مدار الساعة.

اقتحامات في الضفة

وتطرق التقرير إلى استمرار اقتحام قوات الاحتلال بشكل شبه يومي، لبعض المدن والقرى في الضفة الغربية، إلى جانب اقتحامها الأول لقطاع غزة منذ تفاهمات شرم الشيخ، موضحاً أن قوة عسكرية إسرائيلية داهمت بتاريخ ٤-٣، منطقة المغراقة وسط قطاع غزة، وشنت حملة تفتيش لمنزل المواطن عطا الحلو، من سكان تلك المنطقة، ماخلق حالة من الرعب والخوف الشديدين في صفوف عائلته، نظراً لاقتحام المنزل في ساعات متأخرة من الليل.

وأكد المركز على المسؤولية الأخلاقية والقانونية التي تقع على عاتق المجتمع الدولي، من أجل التدخل الفوري والفعال لتوفير الحماية الدولية للمواطنين، ومنع وقوع المزيد من الجرائم، خاصة في ظل التصعيد غير المسبوق في أعمال القتل والتدمير من قوات الاحتلال الإسرائيلي، في كافة أنحاء الأراضي الفلسطينية.

القدس: 4-4-2005

صور من معاناة الاسرى والاسيرات

نابلس - سهيل خلف - بيت لحم - نجيب فراج - افادت جمعية انصار السجين ان ٢٥ اسيرا يقبعون في مركز توقيف عتصيون قرب بيت لحم يعيشون اوضاعا اعتقالية سيئة للغاية.

وكانت محامية انصار السجين تهاني عمارنة قد زارت مركز عتصيون والتقت الاسير احمد الزعتري مدير جمعية انصار السجين في محافظة الخليل ومجموعة من الاسرى معظمهم من الاشبال ومنهم الاسير نمر السيوطي وعبد العزيز الزبدي ومحمد صبيح وجميعهم من دورا.

وابلغ الاسير الزعتري المحامية عمارنة ان عدد الاسرى في عتصيون يبلغ ٢٥ اسيرا، عشرة منهم من منطقة الخليل واثنان من منطقة الشمال والباقون من بيت لحم. كما ان تسعة من الاسرى هم دون سن السادسة عشرة.

واكد الاسير الزعتري ان ادارة مركز عتصيون تعاملهم بقسوة بالغة ودون مراعاة للمرضى والاطفال منهم والذين يتعرضون بشكل يومي للضرب والاهانة ويستغلهم الجنود في اعمال النظافة للمعسكر.

وقالت المحامية عمارنة انه في الوقت الذي يجري فيه الحديث عن تهدئة فإن الاعتقالات جرت وقف حيث يتم كل يوم اعتقال واحضار ما لا يقل عن ثمانية اسرى الى المعسكر.

وناشدت جمعية انصار السجين منظمات حقوق الإنسان الدولية التدخل والضغط على السلطات الاسرائيلية للافراج عن الدكتورة الصيدلانية ماجدة فضة من نابلس الناشطة في العمل الصحي والإنساني وعضوة جمعية الاتحاد النسائي ومسؤولة قسم الأيتام فيها.

واوضحت الجمعية في بيان لها ان اعتقال د. فضة جاء عند عودتها من الأردن بعد أن كانت في زيارة إلى اقربائها هناك . وقد تم احتجازها على الجسر لأكثر من ٢٤ ساعة وأبلغت بقرار الاعتقال ومن ثم تم نقلها الى سجن تلموند في القسم الخاص بالأسيرات الفلسطينيات حيث مكثت هناك يومين نقلت بعدها إلى مركز تحقيق «بتاح تكفا».

وقالت الجمعية انها أجرت عدة زيارات تفقدية للاسيرة فضة وحضرت محاكم تمديد لمرتين متتاليتين تم في كل منها التمديد (١٥) يوما ولا تزال الأسيرة فضة تقبع في زنازين التحقيق هناك وقد وجهت لها عدة قضايا أمنية لكنها تنكر كل تلك التهم وتؤكد انها من تلفيق المحققين.

وقالت جمعية انصار السجين انها تنظر بخطورة بالغة لاستمرار اعتقال د. فضة حيث لا يوجد اي مسوغ قانوني لاعتقالها.

واشارت الجمعية الى أن سلطات الاحتلال قامت مؤخرا باعتقال عضو هيئة مكتب نقابة الصيادلة د. محمد دوفش خلال عودته من جسر الأردن بعد مشاركته في مؤتمر الصيادلة في دبي.

واكدت ان هذا العمل يتنافى مع اتفاقية جنيف الرابعة، داعية إلى منظمات حقوق الانسان للضغط على سلطات الاحتلال من اجل إطلاق سراح د. فضة ود. دوفش وعودتهما الى راس عملهما لخدمة المواطنين.

تقليد صوت الكلب والحمار بالاكراه

وادلى الاسير محمود راضي عريقات (١٦ سنة) بشهادة مفزعة بالقسم لمحامي نادي الأسير حسين الشيخ والذي تمكن من زيارته صباح امس في سجن عتصيون أكد فيها انه تعرض لتعذيب وصف انه خطير للغاية وذلك بعد اعتقاله من منزله الكائن في قرية ابو ديس جنوب القدس حيث نقل إلى مركز التوقيف الكائن في مستوطنة معالي أدوميم وذلك في الثاني من الشهر الجاري.

وتضمنت الشهادة بان ثلاثة من المحققين قاموا بشبحه بطريقة مقلوبة بحيث تكون اليدان الى الأسفل والقدمان الى الأعلى من خلال ربطه بقضبان حديدية منبتة في سقف إحدى الغرف. كما تم ربط خصيتيه بحبل وشدهما مما سبب له آلاما شديدة وقال «لقد تم إطفاء سجائرهم على جسدي بالإضافة إلى تعرضي للضرب المبرح ومنعي لنحو ٢٤ ساعة من الأكل أو الذهاب إلى الحمام والحرمان من النوم. وبعد ذلك تم أخذه إلى منطقة عالية في أبو ديس وهناك ارغموه على القيام بحركات مهينة للغاية ومنها تقليد صوت الحمار والكلب كما طلبوا منه إطلاق ألفاظ مهينة بحق عدد من أفراد أسرته وعندما رفض ذلك ضربوه بقوة اضافة الى انه تم صب دلو كامل من الماء عليه عندما طلب شرب الماء حيث قالوا له عندما سكبوا الدلو عليه، اشبع ماء، كما ضربوه في ذات الموقع بالحجارة على جسده وأمام كل حجر يصيبه يصفق الجنود للجندي الذي نجح في ذلك حتى نزل الدم من وجهه وجسده حسبما قال.

وقد جاء كل ذلك نظرا لان الفتى رفض التهم الموجهة له والتي تتعلق بقيامه بإلقاء الحجارة على دوريات إسرائيلية كانت تمر بالقرب من البلدة وكذلك إلقاء الحجارة على الجنود الذين يقومون بحراسة الجدار الفاصل حول أبو ديس.

الأسير حسي الشيخ قال أن كثيرا من الأسرى اشتكوا من أساليب مماثلة يتعرضون لها في معتقل معالي أدوميم حيث يمكثون هناك لأيام قبل أن ينقلوا الى السجون الأخرى.

من جانبه قال عيسى قراقع رئيس نادي الاسير، أن الأسلوب خطير للغاية، ونحن بصدد إثارة القضية على أعلى المستويات وسيتم رفعها الى وزير الأسرى لاثارتها أمام الجانب الإسرائيلي كما سيتم رفعها إلى ممثل كوفي عنان لحقوق الإنسان. كما سنحاول تقديم شكوى رسمية للقضاء الإسرائيلي ضد المنفذين.

الأسيرات يتعرضن لعقوبات يومية

الى ذلك أكدت جمعية أنصار السجين، امس، أن إدارتي سجني «الرملة» في الرملة، و«تلموند»، تفرضان عقوبات يومية على الاسيرات دون اعتبار لحقوق الإنسان.

وأكدت سناء الحرباوي، محامية الجمعية، التي التقت العديد من الأسيرات الأربعاء الماضي، نقلاً عن الأسيرة قاهرة السعدي الناطقة باسم الأسيرات في سجن «تلموند»، أن إدارة السجن تفرض عليهن عقوبات مختلفة، مشيرة إلى أن إدارة السجن عاقبت الأسيرة عبيدة عودة مؤخراً بالصدمات الكهربائية.

وأوضحت الحرباوي، في بيان صحفي صدر عن الجمعية، نقلاً عن السعدي، أن الأسيرات يتعرضن لعقوبات شديدة، في حال عدم وقوفهن في فترة العد اليومي، وحتى لو كان ذلك بسبب المرض.

وأكدت السعدي، أن العقوبة تكون على الشكل الآتي: عزل لمدة يوم، أو منع زيارة الأهل لمدة شهرين، أو دفع مبلغ ٤٠٠ شيكل يخصم من حساب «الكانتينا»، الخاص بالأسيرات.

وأشارت إلى أنه إضافة لذلك، فإن أي أسيرة لا تقف لمدير السجن يوم الخميس، أثناء جولته المعتادة تتعرض لنفس العقوبات المذكورة أعلاه، كذلك إذا رفعت الأسيرات صوتهن بحضرة السجان يتعرضن للعقوبة نفسها.

وأوضحت الحرباوي، نقلاً عن أسيرات سجن الرملة وعددهن ٢٣ أسيرة، والذي قامت بزيارته، أن إدارة السجن تصعد ضدهن العقوبات وأنها عاقبت أسيرات إحدى غرف السجن بالحرمان من الخروج للفورة لمدة ثلاثة أيام وتضامنا معها لم تخرج باقي الأسيرات للفورة.

القدس: 5-4-2005

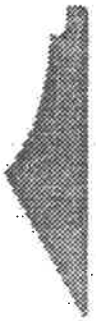

الأسيرة منال غانم تتحدث عن معاناتها أثناء إجراء عملية لنجلها الطفل نور

بيت لحم - نجيب فراج - قالت الأسيرة منال غانم والدة الطفل الأسير نور الذي أنجبته داخل المعتقل قبل سنة ونصف وبقي معها للرضاعة في سجن تلموند للنساء لمحامي نادي الأسير رائد محاميد، أن وضع نجلها الصحي صعب، فقد أجريت له عملية قتاق قبل أيام في مستشفى تابع للسجن. وقد رافق الأسيرة منال في عملية ابنها ٤ سجانين وسجانات، وأرادوا تقييد يديها خلال عملية ابنها لمنعها من الإمساك به خلال صراخه الدائم في العملية ولكنها رفضت ذلك بقوة إلى أن أخذت حقها البسيط في أن تكون حرة اليدين وغير مقيدة بجانب ابنها، نور الذي خرج من المستشفى في اليوم ذاته من العملية بسبب عدم سماح إدارة السجن لأمه بمرافقته في المستشفى.

واشارت منال إلى انه لم يتم مراقبة الجرح مكان العملية لنور منذ اجراء العملية ولم يقوموا بإجراء فحوصات له في حين انه بحاجة ماسة لتلك الفحوصات إلا أن إدارة السجن لا تأبه بذلك.

وقال المحامي محاميد ان ابن الاسيرة منال لا يمارس أي حق من حقوقه كاللعب على سبيل المثال ،فهي وابنها ممنوعان من الخروج من نطاق الغرفة إلا في وقت الفورة البالغة ثلاث ساعات وانهما يقضيان ٢١ ساعة في غرفة مساحتها تسعة أمتار مربعة. تحوي (٦) أسيرات بالإضافة إلى نور. وتشير إلى أن الطعام المقدم من الإدارة لا يصلح لنور إذ أن كمية البهارات فيه كبيرة. ولا يقومون بتقديم الحليب الصحي للطفل ويتناول الحليب الذي تقوم أمه بشرائه من كنتينا السجن على حسابها الخاص وبسعر مضاعف وغير مخصص للأطفال بعمره.

وقالت منال أن نور كان طلق اللسان في الكلام إلا انه فقد القدرة على الكلام منذ الاعتداء الأخير في شهر ٢٠٠٤/١١ عندما قامت قوت خاصة مدججة بالسلاح باقتحام غرف الأسيرات ورشهن بخراطيم الماء والاعتداء عليهن بالضرب المبرح بالعصي والهراوات. وقد كان لنور نصيب كبير من هذا الاعتداء إذ انه مرض وقتها ما يزيد على ثلاثة أسابيع. وفقد القدرة على الكلام حتى اللحظة. وتقول منال أنها تحاول كثيراً أن تساعده على الكلام إلا انه لا يستطيع فقد تعرض لصدمة كبيرة خلال الاعتداء. مما يجعله يقوم ليلاً من النوم يصرخ. ويخاف دوما من السجانات عندما يأتين صباحاً للعد ولا يتوقف عن البكاء حتى يخرجن من الغرفة.

وأشارت الأسيرة منال أن إدارة السجن عاقبتها وابنها بحرمانهما من الزيارة لمدة شهر لأنها تقوم بتعليم ابنها المشي خلال وقت الفورة. إذ أن

نور يدفع فاتورة قوية من الاحتلال، فهو ممنوع من أن يلمس اخوته خلال الزيارة أو أن يقوموا بمداعبته. فلنور ثلاثة اخوة ينتظرونه خلف القضبان ويشتاقون لأمهم منال وهم ماجد (٧سنوات). ونفين (٩سنوات) وايهاب (١١سنة).

هذا ووجهت منال نداء مناشدة للرئيس أبو مازن والقيادة الفلسطينية من اجل العمل على الإفراج عن الأسيرات اللواتي يقبعن في سجون الاحتلال والا ينسوا أيضا زوجات الشهداء اللواتي ينتظرهن أولادهن في الخارج بلا معيل.

يشار هنا إلى أن الأسيرة منال محكومة بالسجن الفعلي خمسون شهرا وقد أمضت حتى الآن عامين فقط أي نصف المدة وحسب قوانين مصلحة السجون فان مدة الرضاعة داخل السجون تبلغ سنتين ومن ثم سوف يتم إخراج نور بدون والدته في السابع عشر من الشهر الجاري الذي يصادف يوم الأسير الفلسطيني.

القدس: 3-4-2005

قراءة في مشهد الواقع الفلسطيني الراهن... !!



بقلم :يونس العموري

مما لاشك فيه ان القيادة الفلسطينية تواجه جملة من التحديات التي من شانها ان تنسف كافة جهود التهدئة ومواصلة الحوار الوطني للخروج بمنهاج فعل مشترك يعكس الحد الأدنى للتوافق الفلسطيني في هذه المرحلة التي اقل ما يمكن ان يقال عنها بانها مرحلة تثبيت الأمر الواقع من الجانب الإسرائيلي وعلى مختلف الجبهات والصعد حيث التسارع في استكمال بناء المقاطع النهائية من جدار الفصل العنصري وتوسيع الكتل الإستيطانية الكبرى في الضفة الغربية... والخ من الممارسات الإسرائيلية في مختلف المناطق الفلسطينية والتي تهدف اساسا لخلق واقع مفروض على الساحة الفلسطينية ليتم بالتالي التعاطي مع نتائجه امام اي استحقاق لمفاوضات المسيرة التسووية السياسية.

وعلى هذه الخلفية السياسية يبدو المشهد الفلسطيني الداخلي اكثر تناقضا وتداخلا فبينما تحاول كافة القوى والفصائل الوطنية والإسلامية التوصل لبرنامج توافقي داخلي لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني الوطني عموما في اطار منظمة التحرير وهو ما بديا ممكنا من خلال الموافقة المبدئية لحركتي حماس والجهاد الإسلامي لدخول الإطار الفلسطيني الجامع ،منظمة التحرير الفلسطينية، . كما ان اعادة صياغة المشهد الفلسطيني السياسي الرسمي في اطار السلطة الوطنية الفلسطينية لاشك انه سيشهد العديد من التغيرات والتغيرات الفعلية والحقيقة في ظل اعلان كافة القوى الوطنية والإسلامية للدخول في الإستحقاق السياسي للعملية الديمقراطية للمجلس التشريعي والهيئات المحلية.

كل هذا يجيء في هذه المرحلة التي من الممكن ان تستنهض فيها قوى الفعل المجتمعي بكافة مؤسساتها وان تأخذ دورها الفعلي في اعادة تشكيل المجتمع الفلسطيني بشكله القانوني والوطني على الأساس الكفاحي النضالي المتصدي للمشروع الإسرائيلي عموما .... وهذا ما يتطلب اعادة صياغة المفاهيم ومدركات العملية السياسية ذاتها على اساس تمتين الجبهة الداخلية الفلسطينية وذلك عبر تحديد المتطلبات المجتمعية والمتمثلة بتحقيق الأمن والأمان والسلم الأهلي المجتمعي وتفعيل العملية السياسية والإقتصادية والإجتماعية المجتمعية عبر فتح افاق الحوار الحر والغير مشروط لتحديد متطلبات واحتياجات المرحلة الراهنة لمواجهة تحديات الواقع الفلسطيني الحالي. وذلك على اساس القواعد القانونية الضابطة لحركة المجتمع عموما.

ان عملية العبور الفلسطيني للمرحلة السياسية القادمة وفي ظل غياب العديد من العوامل الرافعة والمساندة للمجتمع الفلسطيني عموما انما تتطلب جملة من العوامل الذاتية والموضوعية والتي من خلالها من الممكن تهيئة الظرف الفلسطيني العام وبشكل تفاعلي منطقي لإدارة معطيات الظرف الراهن واستحقاقاتها ... هذه العوامل الأساسية في تمتين وتحصين الواقع المجتمعي الفلسطيني يقف على رأسها وكما اسلفنا الذكر عامل الأمن الذي لطالما كان مفقودا وما زال بفعل الممارسات الإسرائيلية بالدرجة الأولى و انتشار ظاهرة الفوضى المسلحة التي اضحت تهدد معها الإنجازات الفلسطينية ومتانة الواقع الداخلي الذي لطالما اعتمد على الحس بالمسؤولية ومجابهة المخاطر من خلال التكاتف الإجتماعي ورفض كل اشكال الظواهر التي من شأنها ان تقوض اركان واسس المجتمع الفلسطيني تحت الإحتلال. ان هذه الظاهرة والتي بدأت بالإتساع لا تهدد السلم والأمن الإجتمعاعي الفلسطيني فحسب بل انها تهدد العملية الكفاحية النضالية برمتها على اعتبار ان فوضى السلاح هذه قد خرجت بشكل او بأخر من دائرة الفعل المقاوم ذاته وبالتالي تمركزت في الإطار الفوضوي جراء الكثير من الأخطاء والمغالطات في مسيرة الفعل المقاوم ذاته .... وحتى يتسنى ضبط وحصار هذه الظاهرة اساسا فلابد اولا وقبل كل شيء العمل على اعادة ترتيب الوضع الداخلي بكل تميزاته وبالأساس اعادة صياغة مفاهيم العملية النضالية على اساس استراتيجي متكامل ومتفق عليه في اطار مركزي شامل وكامل وبمعنى اخر.

فلابد من ايجاد الصيغ والمفاهيم المناسبة لتوحيد الجهد المقاوم وصقله في اطار وطني جامع محدد وخاضع لرؤية استراتيجية موحدة متصلة بمركز واحد للقرار الميداني وبالتالي للرؤية السياسية الراهنة ... اي ان تكون هناك مقاومة واحدة هي التي تحدد الكيفية العملية والسياسية للفعل على الأرض وان كان من خلال جبهة ائتلافية عريضة تخضع بالنهاية لقيادة وطنية موحدة جامعة مسؤولة عن الفعل المقاوم هذا ... وبالتالي اي سلاح خارج عن هذا الإطار يعتبر بمثابة سلاح فوضوي يجب محاصرته وتقويضه. هذا من جانب اما من الجانب الأخر فلابد ان تدرك المقاومة بكافة اطيافها واشكالها وبالتالي الوانها السياسية في الظرف الراهن والتي تنتشر وتتوزع على الكثير من الفصائل والقوى السياسية الفلسطينية ان لا ازدواجية بالقوانين ولا استثناءات بهذا الشأن وان لا سيادة اخرى سوى سيادة القانون وان لا مؤسسات وطنية متعددة في اطار السلطة الا المؤسسات الرسمية والتي باتت بحكم بالواقع رسمية نخضع لها ولابد من حمايتها والعمل على تطويرها وتحسين اداءها وذلك عبر النضال المجتمعي الأهلي للتصدي لكافة اشكال الترهل والفساد من خلال التأكيد على سيادة القانون ومحاربة الفساد.

> لابد من ايجاد الصيغ والمفاهيم المناسبة لتوحيد الجهد المقاوم وصقله في اطار وطني جامع محدد وخاضع لرؤية استراتيجية موحدة متصلة بمركز واحد للقرار الميداني وبالتالي للرؤية السياسية الراهنة ... اي ان تكون هناك مقاومة واحدة هي التي تحدد الكيفية العملية والسياسية للفعل على الأرض

ان الواقع الفلسطيني اليوم وهو يواجه اخطر ازماته والمتمثلة بهذه الفوضى وبالتالي استحقاقاتها يحدد بذات الوقت معطيات هذه المرحلة التي تتطلب:

اولا - العمل على سيادة القانون وتشريع كافة القوانين ذات الصلة.

ثانيا - بناء استراتيجية مقاومة واحدة خاضعة لقيادة وطنية واحدة جامعة .

ثالثا - تعزيز العمل الأهلي من خلال مؤسسات المجتمع المدني الهادف لبناء المجتمع على اساس حر وديمقراطي بهدف التصدي لكل اشكال وظواهر الفساد والفلتان الأمني.

رابعا - اعادة صياغة وبناء مؤسسات السلطة الوطنية على اساس قانوني وحسب احتياجات ومتطلبات المرحلة.

خامسا- اصلاح كافة المؤسسات الأمنية واعادة تقيمها وترتيب اوضاعها الداخلية على قاعدة أمن الوطن والمواطن اولا.

وعودة على بدء فإن القيادة الفلسطينية ،واقصد هنا القيادات الفلسطينية مجتمعة ككل بكافة الفصائل والقوى الوطنية. ان تتنبه لهذه المرحلة الحساسة والخطيرة ايضا ولابد ان تدرك انها لايمكنها ان تنجز اتفاقها الوطني العام في ظل اجواء الفلتان الأمني وفوضى السلاح دون ان تعمل على تثبيت اركان المجتمع الفلسطيني وصياغة مفاهيمه واحترام ارداته وامنه وامانه وقد بات بحكم المؤكد ان الشعب قد سئم كل اشكال [illegible] انضباتية في التعاطي والشأن العام [illegible] فمن المفروض على التجمع السياسي الفلسطيني ان يأخذ بعين الاعتبار ارادة هذا الشعب الرافع والمساند الاساسي للبرنامج الوطني الموحد الذي بالنهاية سيحظى بدعم والتفاف شعبي [illegible] اجندة هذا الشعب مع الاجندة الوطنية العامة في اطاره الجامع.

ولابد من الملاحظة [illegible] انه لا يمكن للقيادة الفلسطينيه وعلى الاقل قيادة السلطة ان تتعاطى والشأن [illegible] في ظل هذه الأجواء [illegible] التي لابد من انهاءها [illegible] والطرق المتاحة.

القدس: 3 - 4 - 2005

القضية الفلسطينية... منعطف جديد



مصطفى الفقي
كاتب مصري

توحي الشواهد في الأسابيع الاخيرة كما لو أن القضية الفلسطينية تقف على أعتاب مرحلة جديدة. فمنذ رحيل الرئيس عرفات وهناك تغييرات هيكلية في الخريطة الفلسطينية. سياسات وقيادات. ولا شك أن مثلها بدأ يتشكل أيضا على الجانب الآخر.

فقد اختلفت نغمة الأحاديث السياسية الإسرائيلية وبدأت تشير الى المستقبل أكثر من تهديدها الحاضر. والقضية الفلسطينية هي قضية الشرق الأوسط الأولى وأزمته التاريخية التي استنزفت جهود دول الجوار الجغرافي على مدى العقود الستة الاخيرة وخلفت من المليار المادي والمعنوي ما يتمثل بحق في عملية الانتقال من نكبة ٤٨ مرورا بنكسة ٦٧ وصولا إلى الجدار العازل والسرطان الاستيطاني اللذين غيرا معالم الأرض الفلسطينية وجعلا التسوية السلمية اكثر تعقيدا وأبعد منالا. ومع ذلك فإن الذى يدعو الى بصيص من الأمل الآن هو ما يمكن استخراجه من الملاحظات التالية:

- أولا: إن حوار الفصائل الفلسطينية في القاهرة أحرز تقدما ملحوظا حيث بدا أبو مازن أكثر سيطرة على مقاليد الأمور كما أن الجسور الممتدة بينه وبين الفصائل والمنظمات الفلسطينية الأخرى تبدو أكثر وضوحا وقوة. ولقد بذلت الديبلوماسية المصرية جهدا كبيرا وراء كواليس الحوار بين الفصائل الفلسطينية المختلفة التي جاءت الى العاصمة المصرية وهي ترفع شعارات متباينة منها ما يرى في الهدنة محاولة لإجهاض الانتفاضة ومقدمة لنزع سلاح الفصائل. مثلما هو الأمر حاليا بالنسبة للمقاومة اللبنانية المتمثلة في «حزب الله» ومحاولة تجريده من سلاحه بدعوى تحوله الى حزب سياسي وهو أمر يقترب مما تردد ايضا حول حركة «حماس» الفلسطينية.

ولكن القدر المتيقن من المعلومات هو أن حوار القاهرة أحرز تقدما وسعى لبناء اساس الثقة ومد جسور الاتصال بين الفصائل الفلسطينية التي تقف على أرضية مشتركة هي السعي للحصول على السيادة في الدولة المستقلة وتأكيد الحقوق المشروعة لذلك الشعب الذي عانى طويلا ونال قليلا.

- ثانيا: ان إعادة ترتيب البيت الفلسطيني من الداخل هو الشعار الذي رفعته بعض الفصائل التي قدمت الى القاهرة وفي ضميرها قدر كبير من الشك لأنها تتوجس من مشروعات التسوية الزائفة والتلويح بالسلام على حساب الكفاح المسلح الذي تواصل لسنوات طويلة. ولا شك ان النوايا الاسرائيلية على الجانب الاخر تهدف الى تحقيق اكبر قدر من المكاسب في مقابل أقل قدر من التنازلات اذا كانت تلوح امامهم بالفعل في الأفق أبعاد تسوية بالمنطق الاسرائيلي.

- ثالثا: ان محاولة دمج الفصائل الفلسطينية في «منظمة التحرير» على نحو ينهي استئثار حركة فتح بالأولية السياسية التي انفردت بها لسنوات طويلة هو أمر مطلوب. وأنا هنا لا أقلل من قيمة «فتح» أو نضال «الفتحاويين». ولكنني أريد أن أؤكد أن احتواء كل الفصائل الفلسطينية تحت مظلة واحدة هو أمر يؤدي بالضرورة الى عائد ايجابي على حركة التحرير كلها. خصوصاً أن الغاية واحدة بينما الوسائل متعددة.

- رابعا: ان قبول حركة «حماس» وإعلانها المشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية المقبلة هو بادرة ايجابية تعكس درجة من المرونة السياسية لم تكن موجودة من قبل. وتعطي الانطباع بأن «حماس» قد تتحول يوما ما الى حزب سياسي بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة. كما ان الاخذ بمبدأ القائمة النسبية في الانتخابات هو عامل اطمئنان اضافي للفصائل والمنظمات التي تخشى التهميش السياسي مستقبلا.

- خامسا: ان حق العودة هو حق مشروع للفلسطينيين ولكن اسرائيل ترى في تطبيقه نهاية لها وقضاء على وجودها ورغم اننا نسلم بأن مسألة اللاجئين تبدو حاليا في اطارها النظري اكبر بكثير من واقعها العملي اذ إن حق العودة يكسر الحاجز النفسي لدى المواطن الفلسطيني في الشتات ويعطيه الحق في إمكان زيارة بيوت آبائه وأجداده وان يكون له قبره على أرضه مستقرا بعد رحلة الحياة. على رغم ذلك كله فإننا نرى للمشكلة جوانبها المعقدة خصوصا في ما يتصل بثلاثمئة ألف لاجئ فلسطيني على الأقل فوق الأراضي اللبنانية يتيرون مخاوف التوطين. وغيرهم في مخيمات اخرى في دول الجوار وهو ما يعكس اهمية المسألة. علما بأن أية محاولة لمقايضة التنازلات في مسالتي حق العودة والقدس لم تستقر بعد في مفهوم الطرفين على رغم ما تردد حولها أواخر العام ٢٠٠٠ وما عكسته وثيقة جنيف النظرية بين عناصر معتدلة من الجانبين.

- سادسا: ان الاوضاع في سورية ولبنان والشد والجذب في العراق تنعكس على الساحة الفلسطينية وتعطي التهدئة فيها لونا مختلفا من ألوان الوضوح والمصداقية. فسورية ولبنان تمثلان الدولتين صاحبتي الارض المحتلة بعد الفلسطينيين مباشرة فاذا كانت الاوضاع فيهما مضطربة فإن ذلك يعطي الفلسطينيين فرصة الانفراد بالاهتمام على الساحتين الدولية والاقليمية وإمكان تحقيق انفراجة قد لا تبدو بعيدة.

- سابعا: ان عودة السفيرين الاردني والمصري الى اسرائيل تمثل تأكيدا للمناخ المرتبط بالمنعطف الجديد للقضية الفلسطينية. الاردن معنية بالقضية بسبب التشابك السكاني والتداخل الجغرافي الذي لا نظير له. بينما مصر طرف اساسي له ثقله السياسي. خصوصا انها شريك فاعل في موضوع الانسحاب الاسرائيلي من غزة. وحماية الحدود المشتركة في هذه الترتيبات تبدو خروجا على السياق المعتاد للسياسة المصرية تجاه مراحل التسوية. فقد رفض الرئيس الراحل السادات كل عروض رئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق مناحم بيغين للانسحاب من غزة. وها هي مصر تقبل الان ما كانت ترفضه. رغبة منها في نشوء قوة دفع لم تكن متاحة من قبل. والخطوات المصرية في ذلك حذرة ولكن في ايجابية لأن المصريين يشعرون بأن كل الاطراف اصبحت منهكة وانه لا بد من رؤية الضوء في اخر النفق المظلم.

- ثامنا: ان دور الولايات المتحدة الاميركية في المنطقة اصبح مشتتا بين المسالة العراقية والاوضاع السورية - اللبنانية ولا تمثل القضية الفلسطينية اولوية اولى لواشنطن ثم انني اعتقد ان حل هذه المشكلة المزمنة لن يتاتى الا من خلال الحوار المباشر بين الاطراف الرئيسة في الصراع وما دور القوى العظمى والكبرى إلا تقديم الضمانات التي تحمي الاتفاق وتساعد في الوصول إليه.

- تاسعا: ان الحماس الاوروبي لتحريك القضية - رغم وقوفه عند الحدود الانسانية والاقتصادية للمشكلة - بدأ مرحلة منالاهتمام المعتدل المرتكز على الشراكة الامنية في اطار حوض البحر المتوسط وهو أمر لم يكن قائما بهذه الدرجة حتى سنوات قليلة مضت.

- عاشرا: ان دور الامم المتحدة في هذه الظروف مشدود هو الاخر الى المنطقة في شقها السوري - اللبناني بالمضي وراء القرار ١٥٥٩ بينما لا تمثل القضية الفلسطينية هاجسا اساسيا الا اذا اندلعت اعمال عنف او اشتعلت المواجهة فوق الارض المحتلة. فمبعوث الامم المتحدة يركز جهوده في العلاقة بين دمشق وبيروت اكثر من تركيزه على العلاقة بين رام الله والقدس. انها قصة الصراع على اجتذاب الاهتمام الدولي تجاه قضية بذاتها من حين لآخر.

هذه ملاحظات عشر اردنا من استعراضها ان نوضح حجم واتجاه المنعطف الجديد في القضية الفلسطينية فنحن نرى عن يقين مؤشرات جادة لتحولات طارئة بدأت تترك بصماتها على الساحة الاقليمية. ويجب ألا يغيب عن البال ان القضية الفلسطينية هي قضية شعوب المنطقة قبل ان تكون قضية حكوماتها ولقد عاشت تلك الشعوب لسنوات طويلة معاناة الصراع المرير بتضحياته الجسيمة وحروبه المتعاقبة ومواجهاته المتكررة وحان الوقت. بحكم متغيرات دولية واقليمية. ان يدخل هذا الصراع منعطفا جديدا.

وقد يقول قائل كيف يحدث ذلك والحكومة الاسرائيلية «الليكودية» في موقعها وشارون هو صاحب القرار في اسرائيل؟ وهنا يكون الرد بسيطا اذ إن الأزمات الكبرى والصراعات الدامية لا تتوقف على اشخاص بقدر ما تتوقف على مناهج سياسية وظروف دولية وحالات نفسية مثل تلك التي دخلتها منطقة الشرق الاوسط في الشهور الاخيرة

ولست بذلك مفرطا في التفاؤل ولكني أحاول أن أطرق أبواب الأمل أمام شعب لم يعرف اليأس. وفي مواجهة مشكلة تبدو الان في منعطف جديد.

ولست بذلك مفرطا في التفاؤل ولكني أحاول أن أطرق أبواب الأمل أمام شعب لم يعرف اليأس. وفي مواجهة مشكلة تبدو الان في منعطف جديد.

القدس: 5 - 4 - 2005

دولة فلسطين /دائرة شؤون الوطن المحتل /عمان



لا خيار امام اسرائيل سوى الانسحاب من الضفة

ماكس هيستنغز

عندما يقول أحدهم أن فرص التوصل الأوسط الحالية في السلام قد تحسنت، يستحسن أن يسأل المرء نفسه سؤالين: هل يمكن عقد هدنة دائمة، طالما بقيت إسرائيل محتفظة بوجود بارز لها في الضفة الغربية؟ ثم هل يبدو الإسرائيليون ولو من بعيد معنيين بالتخلي عن ذلك الوجود؟ إذا كان الجواب على السؤالين بالنفي، إذا تكون تشاطرني الرأي بأنه يجب أن لا نسمح لأحد بأن يخدعنا بحيلة تبادل الاتهامات بين أرئيل شارون والسلطة الفلسطينية.

التحدي الرئيسي الآن كما كان دائما، هو إقناع الإسرائيليين بأن اهتماماتهم الأمنية الخاصة تكمن في إخلاء المناطق المحتلة وهذا لا يعني الخروج من غزة لمجرد تقوية القبضة الإسرائيلية على الضفة الغربية كما ينشغل شارون حالياً بفعله، وقد تمكن مؤخرا من التخلص من تحدي متمردين طالبوه بإجراء استفتاء على المسألة.

تبحث هذه المواضيع في كتاب جديد من تأليف شارون فان كريفيلد، الذي ولد في هولندا لكنه عاش في [illegible] معظم حياته وهو يتمتع باحترام دولي كمؤرخ عسكري واستراتيجي، الى درجة اعتباره نبياً تعرض للأذية في وطنه. وكتابه الذي تم نشره في أميركا (نظرا لأنه لم يحظ بناشر إسرائيلي أو بريطاني)، يطرح نقاشا قوياً لانسحاب إسرائيلي، لا يكون من باب التساهل مع الفلسطينيين، بل لإنقاذ إسرائيل نفسها.

ليس فان كريفيلد بالإنسان اللين فهو يؤمن بأن العمل ضروري لأن الفلسطينيين لن يتوقفوا تماما، داخل في صفقة ثنائية. وهو مستعد لقبول استمرار شيء من الارهاب على أي حال ويؤيد أن تحمي إسرائيل نفسها بجدار أمني تبنيه على حدود ما قبل ١٩٦٧.

يعترف الكاتب أن معظم الدول العربية ستقفي عدائية ولن يتم التوصل معها لأية تسوية مما يعني أنه سيبقى على إسرائيل المحافظة على اجراءات أمن مشددة لحماية شعبها من الأذى. لكنه يعتقد أنه ينبغي أن تكون تلك الإجراءات على أسس حدود معروفة دولياً نظرا لأن الاستمرار في سياسة إسرائيل التوسعية التي اتبعتها طيلة الخمسة والثلاثين سنة الماضية قد أصبح لا يطاق عسكرياً، وماليا ودبلوماسيا ولا يعير هذا تشجيع المحافظين الجدد في واشنطن مثل الذي قدمته إدارة بوش في الأسبوع الماضي حول مستوطنات إسرائيل في الضفة الغربية.

يقول فان كريفيلد أن الصقور الذين يجادلون بأن الأمن الإسرائيلي يتطلب منطقه عازلة بعد حدودها يعيشون في غياهب الماضي. إن هذا العهد الجديد من التقنية العسكرية سيزيد من تفوق إسرائيل على العرب. من ناحية أخرى لم يعد العراق عدواً، وسوريا ومصر تتطلعان للرعاية الأميركية أو الروسية من أجل بناء ترسانات أسلحة تقليدية، ويكاد التهديد التقليدي لإسرائيل في الوقت الحالي أن يكون معدوماً.

أما أسلحة الدمار الشامل فهي قضية أخرى. فالدفاع الحقيقي الوحيد ضد أية دولة عربية لديها مثل هذا السلاح سيكون عن طريق الردع، الذي قد يدعم بنظام صاروخي معاد، وهو متفائل بأنه على الرغم من الخطاب العربي المتهور إلا أن اهتماماتهم الفردية ستقنعهم بالعدول عن شن ضربة نووية ضد إسرائيل خاصة وأنهم سيكونون متيقنين من رد فعل كاسح.

المفتاح لنزع فتيل عسكرة المستوطنين اليهود، كما يجادل فان كريفيلد، هو في ضمان أماكن سكن بديلة لهم إذ أن معظم المائتي ألف شخص الذين ابتعدوا عن الحدود الإسرائيلية في سكناهم قد فعلوا ذلك ليس لأنهم مستعمرون بطبيعتهم بل لأن البيوت المتوفرة في الضفة الغربية ثمنها مقبول. إذا ما وعدوا بأماكن إقامة لهم في إسرائيل كجزء من الصفقة فإن الحكومة ستحصل على تلك الصفقة بقدر أقل من المجانين المقتنعين بأن لإسرائيل حقا إلهياً في إسرائيل التوراتية.

ثم يقترح الكاتب أنه على إسرائيل بعد الإنسحاب التخلي عن معظم قواتها التقليدية وأن تتبنى قوة أكثر كفاءة، وأن لا تعتمد على الأشخاص بكثافة، بل بناء قاعدة دفاعية تقنية مثل أجهزة الاستطلاع الموجهة ذاتياً التي تحمل البالونات والتي تجاوزت مرتبة الفطنة لتصبح بارعة الذكاء، والطائرات التي بدون طيار.

وفي قلب الجدل الذي يثيره المؤلف يكمن سؤال صارخ: ما هو الخيار الإسرائيلي؟ إذا رفضت الانسحاب، إذا كانت تنوي الاحتفاظ بطرقها الاستراتيجية ومستوطناتها الاستعمارية الضفة الغربية، فهي إذن تختار مواجهة تمرد عسكري [illegible] تحقق الفوز عليه أو الضعف أمامه، "مما سيفتح الباب أمام المخربين، واللصوص، والمغتصبين، والساديين، والمارقين من كل صنف ونوع (في الجيش الإسرائيلي) ليدركوا أن حياتهم كانت على حساب سكان سيئي الطالع".

من تشرين أول ٢٠٠٠ ولغاية حزيران ٢٠٠٣ فقط [illegible] ٣٦٠ جنديا إسرائيليا تحت التحقيق بمعدل اثنين كل أسبوع.



فيها ١٥٣ تحقيقاً بحوادث قتل . ولا تتضمن هذه الأرقام الحالات التي لم يتم إحصاؤها.

سيضع الانسحاب حداً "لأكبر مصدر خلاف بين الإسرائيليين والفلسطينيين. تحديداً الاحتلال ذاته". جدار شامل يحمي الحدود الجديدة سيكلف على الأقل خمسمائة مليون جنيه أسترليني. وربما أكثر من ضعف هذا المبلغ لكن الاحتلال قد كلف على الأقل عشرة مليارات جنيه. مما يجعل الجدار أرخص ثمناً.

يرفض فان كريفيلد استراتيجية التفاوض على "تنازلات" بالتقسيط مع الفلسطينيين إذ لا تخلف أية نوايا حسنة . "بعد أعوام من القمع الدامي.. وكي نكون على الجانب الآمن لحد ما. ولنتمكن لحد آخر من إرضاء صقور إسرائيل، يجب أن نبدأ العمل بافتراض أن الصقور على حق.. يجب أن تسعى إسرائيل للتخلص من أكبر قدر ممكن من الحجارة الفلسطينية. وبعد أن يتم ذلك، يكون بالإمكان معالجة التهديد الباقي بواسطة الجيش بدل الأساليب السياسية."

يعتبر مارتين فان كريفيلد من منطلق إسرائيلي منشق، ويكاد أن يكون منبوذاً، لكن حزب الليكود وحده يعتبره أحمق. تعكس معظم تحليلاته التي تحظى بالاحترام ، التحلي أحياناً بالذكاء المتوقد والاستراتيجية . ويمكننا اليوم أن نكون على ثقة بأن قلة من الإسرائيليين سيتقبلون ما يقوله الكاتب لأن معظم الذين يدعون أنهم يريدون السلام يريدون في الحقيقة الانتصار فهم غير قادرين حتى الآن على قبول فكرة مغادرة الضفة الغربية، وأكثر منها القدس الشرقية.

أجل أعتقد أن الحقيقة تجانب فان كريفيلد وإن كان الإطار الزمني أطول بكثير. لكن عاجلا أم آجلا، سيصبح لزاما على إسرائيل الاعتراف بأن كلفة ما تعتبره كافة البلدان وربما بدون استثناء احتلالاً لأراض فلسطينية شرعية، غير محتمل.

محاولات مأسسة احتلال غير شرعي، بضم أراض بصورة أحادية داخل سور شارون ستفشل لا محالة. حتى إذا ما فكر الإسرائيليون اليوم بعقلانية حول تلك الأشياء. علينا التذكير بحقيقة أن هناك واحداً منهم يفعل هذا.

الغارديان



الفلسطينيون ومعهم أنصارهم الاسرائيليون يغطون في نوم عميق

اسرائيل ماضية في خططها لعزل القدس عن باقي أجزاء الضفة وتجريد سكانها من حقوقهم

الاسرائيليون نائمون في الليل، ونحن الفلسطينيين نائم في الليل والنهار - هذا ما قاله مؤخرا فلسطيني من سكان شرقي القدس. هذا الشخص قصد في كلامه رد الفعل الاستسلامي الخاضع الذي تتلقى فيه الجماهير الفلسطينية عموما، والقيادة خصوصا، الخطة الاسرائيلية لعزل شرقي القدس وسكانها عن باقي أجزاء الضفة. مقولته تلك تتجاوز كونها تعبيرا عن الأسف المشوب بالغضب، وهي تتجاوز حدود الوضع الفلسطيني - الاسرائيلي. هذه العبارة تعبر عن الرؤية في ان الجمهور المقموع ليس ثلة سلبية من الضحايا، وانه قادر على إحداث تغيير في الواقع لصلحته - إذا ما تحرك على الارض، وان خطط النهب والسلب ليست محكومة بالنجاح مسبقا، ربما تكون هذه الرؤية تفاؤلية - انسانية، إلا انها بحاجة لمن يساندها ويدعمها.

قبل شهرين هدم اسرائيليون وفلسطينيون عندما قرأوا خبرا مفاده ان سكان شرقي القدس سيحتاجون الى التصاريح الخاصة لدخول رام الله بعد استكمال الجدار الفاصل في شهر حزيران (يونيو). بعد الصدمة الاولى ظهر بعض الاسرائيليين الذين شككوا في صحة المعلومة. كما سمع بعض الفلسطينيين المذهولين ايضا وهم يقولون ان هذه مجرد شائعات فقط. الدليل على ذلك هو قيام الجنود قبل شهرين بمنع سكان شرقي القدس من الدخول الى رام الله بسياراتهم استنادا الى أمر صادر عن قائد المنطقة ويقضي بحظر دخول الاسرائيليين الى مناطق السلطة. إلا ان هذه الظاهرة سرعان ما توقفت. ولكن في نفس الوقت بدأت تتوالى بعض المؤشرات المقلقة من المنطقة الحدودية حيث يقع حاجز وادي النار بالقرب من ابوديس - الطريق الوحيد الذي يربط جنوب الضفة بشمالها - سكان شرقي القدس الذين «يضبطون» وهم يخرجون من منطقة بيت لحم عبر نفس الحاجز يتلقون استدعاء من الشرطة ويتعرضون للتحقيق بتهمة مخالفة أوامر قائد المنطقة. هذا غيض من فيض في الوقت الراهن. هناك فجوة كبيرة بين حقيقة ان شرطة حرس الحدود في الحاجز قاموا بعرقلة دخول سكان شرقي القدس وبين تصريح رسمي للناطق بلسان لواء الضفة - يهودا في الشرطة إذ قال ان أمر قائد المنطقة لا ينطبق عليهم وانما على سكان اسرائيل فقط. اغلبية سكان شرقي القدس يصلون الى بيت لحم في الوقت الحالي بطرق مختلفة من دون تصاريح.

الصدمة مفهومة ولكنها مثيرة للغضب. من المفهوم طبعا ان كل من يعرف الى أي حد يرتبط شرقي القدس وسكانه برام الله (وبيت لحم التي ستخضع لنفس اجراءات الدخول والخروج) يمكنه ان يتصور شدة وفداحة الضربة التي ستنزل على رؤوس هذه المراكز السكانية المتداخلة بعضها ببعض. الصدمة مثيرة للغضب لانها تشير الى تجاهل الخطوات التي تقوم اسرائيل بفرضها خلال السنين وادت الى شق الطريق لهذه المرحلة العليا من عزل شرقي القدس وسكانها عن باقي المساحة المحتلة في حزيران (يونيو) 1967. توسيع معاليه ادوميم الذي لا يتوقف - مع أو من دون 3000 وحدة سكنية جديدة - هو جزء لا يتجزأ من هذه الخطة.

التشكيك الاسرائيلي مثير للحنق والغضب لانه يكشف عمى الاسرائيليين وعدم رؤيتهم لكل الحقائق المتراكمة عبر السنوات الأخيرة: حسب كل تصريحات الجيش يسري أمر قائد المنطقة ايضا على الفلسطينيين من سكان القدس، حملة الهويات الزرقاء. عند الخروج من نابلس مثلا يُسأل هؤلاء المقدسيون عن «التصريح». بعد قليل سيُستكمل بناء الجدار الفاصل، وعندئذ لن يسمح بالمرور عبر البوابات الحدودية - الدولية التي ستوضع في مواقع مختلفة على مداخل القدس، إلا لحملة التصاريح، وعندئذ - سيكون من الأسهل لبيروقراطية الاحتلال ان تطبق هذا الحظر الاداري الذي يشككون به الآن.

تشكيك الفلسطينيين مثير للاحباط والأسى لانه تهرب من الفعل. وتجربة شرقي القدس تحديدا تشير الى ان الخطوات المنسقة الصبور قادرة على ايقاف تطبيق خطة النهب والسلب. هناك معركتان نجحتا بصورة نسبية في القدس في أواخر التسعينيات: معركة سحب الهويات من سكان شرقي القدس ومعركة مناهضة هدم المنازل. هذه المعارك كانت نموذجا للعمل المشترك بين الفلسطينيين والاسرائيليين والأطراف الدولية. في تلك المعارك كان هناك مزيج للنشاطات الشعبية والقانونية والسياسية الدبلوماسية والاعلامية.

مع اندلاع الانتفاضة عادت بلدية القدس للممارسة في هدم المنازل التي بُنيت بدون تراخيص فقط لان البلديات بأجيالها المتعاقبة فرضت قيودا على البناء في شرقي القدس، وبعد ان اضطرت وزارة الداخلية لاعادة الهويات والحقوق للمقدسيين الكثيرين الذين حرموا منها، خدمت هذه الوزارة الأن لا عتداء على تلك الحقوق بطرق التفافية مختلفة. وبالرغم من ذلك، يتوجب الاستفادة من حقيقة نجاح تلك المعارك ولو بصورة نسبية مقابل المعارك التي أخفقت وفشلت - معركة منع السيطرة اليهوديه على اراضي الفلسطينيين في الأحياء الفلسطينية، وضد التفرقة غير المحدودة بين الفلسطينيين واليهود في شرقي القدس. لا شك ان أحد عوامل النجاح النسبي كان التعاون الاسرائيلي - الفلسطيني وتجاوز المعركة لمجرد اطلاق التصريحات والتنديدات الصرفة.

بعد النشر الاول بدأت تتعالى اصوات اسرائيليين شبه رسميين إذ قالوا ان قضية التصاريح تراوح الله ليست منتهية بعد. هذا مؤشر: هناك امكانية لالغاء هذا التوجه والاعتراض عليه اذا اصطدمت بيروقراطية الاحتلال بمقاومة حقيقية. وهنا - أكثر بكثير من مجرد إذاعة الأغاني في إذاعة فلسطين وإذاعة الجيش - توجد حاجة للتعاون الاسرائيلي - الفلسطيني.

هآرتس: 3-3-2005



معطيات اقتصادية واجتماعية حول واقع حياة المواطنين داخل الخط الاخضر

الناصرة - وفا- تمرّ السلطات المحلية داخل الخط الاخضر، منذ العام ٢٠٠٣، وخاصة العربية منها، التي هي في معظم الحالات مزوّد الخدمات والمشغل الأكبر في هذه المناطق، بأزمة مالية حادة ومستمرة.

لقد أرغمت الحكومة الإسرائيلية السلطات المحلية على تنفيذ خطط إنقاذ صعبة، تمّ في إطارها تقليص الخدمات وفصل مئات العاملين، ولم يُعثر لهم على عمل آخر.

ويقع المقياس الاجتماعي - الاقتصادي للمواطنين الذين ينتفعون من خدمات السلطات المحلية الـ ٨٢، في أسفل السلم الاجتماعي - الاقتصادي في إسرائيل، حيث تشكّل البلدات العربية أكثرية ساحقة في العناقيد الدنيا، ٨٠٪ من السلطات في العنقود الأول، ٩٣٪ في العنقود الثاني و٨٧٪ في العنقود الثالث.

وتدل المعطيات على ان حوالي ٤٥٪ من السلطات المحلية العربية موجودة في العنقودين الأدنيين، و٩٧٪ منها في العناقيد الأربعة الدنيا، فيما تتركز البلدات العربية بالنقب في العنقود الأول، أي أنها تقع في أدنى مستوى من الناحية الاجتماعية - الاقتصادية.

وشهدت السنتان الأخيرتان ارتفاعا ملحوظا في عدد العائلات المتوجّهة إلى أقسام الرفاه الاجتماعي، للحصول على خدمات في جميع المجالات تقريبا. إذ أظهرت معطيات استطلاع أجري في أقسام الخدمات الاجتماعية في السلطات المحلية أن عدد ملفات المتوجهين إلى أقسام الرفاه ارتفع بأكثر من ٣٠٪ بين الأعوام ٢٠٠١ - ٢٠٠٣.

ويحصل المواطنون، التابعون للسلطات المحلية العربية على ٨٪ من ميزانية وزارة الرفاه الاجتماعي الإسرائيلية، أي أن ما تنفقه الوزارة على المواطن العربي أدنى بـ ٣٠٪ مما تنفقه على المواطن اليهودي.

وتشير معطيات تقرير الفقر، الخاص بمؤسسة التأمين الوطني، والصادر في تشرين الثاني ٢٠٠٤، إلى ارتفاع في نسبة العائلات العربية الفقيرة، حيث ارتفعت النسبة من ٤٤,٧٪ في العام ٢٠٠٢ إلى ٤٨,٤٪ في العام ٢٠٠٣.

كما ارتفع عدد العائلات العربية الفقيرة من ١١٢,٣٠٠ عائلة في العام ٢٠٠٢ إلى ١١٩,٧٠٠ عائلة في العام ٢٠٠٣، أي ارتفاع بـ ٧,٤٠٠ عائلة، فيما كانت العائلات اليهودية الفقيرة في العام ٢٠٠٣ تمثل نسبة ١٤,٩٪ مقابل ١٣,٩٪ في العام ٢٠٠٢. أي أن نسبة العائلات العربية الفقيرة تشكل ٣,٢ أضعاف نسبة العائلات اليهودية الفقيرة.

كما ازدادت نسبة الأطفال العرب الفقراء في العام ٢٠٠٣، حيث وصلت إلى نحو ٥٧,٥٪ من مجمل الأطفال العرب، في الوقت الذي كانت فيه نسبة الفقر لدى جميع الأطفال في إسرائيل تعادل ٣٠,٨٪.

وفي العام ٢٠٠٢ بلغ عدد الأطفال الذين عاشوا حياة فقر في إسرائيل ٦١٧,٦٠٠ طفل. وفي العام ٢٠٠٣ وصل عددهم إلى ٦٥٢ ألف طفل، أي ما يشكل زيادة بنسبة ٣٥,١٪.

وكان مركز «مساواة» لحقوق المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل قد حصل من دائرة البحث والتخطيط في مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية على معطيات حول نسبة الأطفال في اسرائيل، الذين يعيشون تحت خط الفقر. وأشارت هذه المعطيات إلى ارتفاع في نسبة الفقر في العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣. وبينت أن عام ٢٠٠٣ شهد ارتفاعا في عدد الأطفال الفقراء، حيث بلغ عددهم ٣٢٢,٣٠٠ طفل فقير، شكلوا نسبة ٥٧,٥٪ من جميع الأطفال العرب في عام ٢٠٠٣، مقابل ٣١٠,٧٠٠ طفل فقير في العام ٢٠٠٢، شكّلوا نسبة ٥٦,٨٪. وبذلك شكل الأطفال العرب الفقراء حوالي ٥٠٪ من مجمل الأطفال الفقراء في إسرائيل، على الرغم من أنهم يشكلون ٣٠٪ فقط من مجمل الأطفال العرب واليهود هناك.

وقدر مركز «مساواة» أن عدد الأطفال العرب الفقراء في العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ أكبر من المعطيات التي أشارت إليها مؤسسة التأمين الإسرائيلية، حيث قدر المركز أن العدد بلغ في العام ٢٠٠٣ حوالي ٣٨٢,٠٠٠ طفل عربي فقير، مقابل حوالي ٣٥٨,٢٠٠ في العام ٢٠٠٢، أي بارتفاع يقارب ٢٤ ألفا في عدد الأطفال العرب الفقراء.

وعلى الصعيد الاقتصادي، لم تنشئ الحكومة الإسرائيلية منذ العام ١٩٩٨ أي منطقة صناعية داخل الخط الاخضر وذلك على الرغم من وجود بند ملائم في ميزانية إسرائيل الجديدة. وما زالت مدينتان عربيتان كبيرتان - الناصرة وأم الفحم - تواجهان التجاهل والصعوبات البيروقراطية في عملية إقامة مناطق صناعية.

كما ان المبادرين في بلدة عيلوط، مثلا، قاموا بدفع الرسوم للوزارات الحكومية المختلفة، كي تواصل هذه بدورها تطوير منطقة صناعية. ولكن مر عامان حتى صدرت موافقة وزارة الصناعة على البدء في العمل.

وبالنسبة للخدمات الرسمية، ورغم إقرار الكنيست الإسرائيلي عام ٢٠٠٠ تعديل قانون خدمات إسرائيل، الذي يفرض على الحكومة تشغيل مواطني داخل الخط الاخضر في وزارات الحكومة والشركات الحكومية، فإن الواقع لم يتغيّر مع القانون.

وانخفض، عمليا، عدد الموظفين العرب في خدمات الدولة من ٢,٨١٨ في العام ٢٠٠٢ إلى ٢,٧٩٨ في العام ٢٠٠٣، حيث بقيت نسبتهم بين جميع موظفي إسرائيل حوالي ٥٪، على الرغم من أن حوالي ٣٧٪ منهم هم ذوو شهادات جامعية، حيث تم في العام ٢٠٠٣ استيعاب ١٩٣ موظفا عربيا جديدا في الخدمات الرسمية، مقابل ٢٥١ في العام ٢٠٠٢ و ٣١٥ في العام ٢٠٠١.

كما طرأ انخفاض، في السنوات الأربع الأخيرة، على عدد النساء اللواتي انضممن إلى هذه الخدمات، حيث كان عددهن ٦٦ عاملة في عام ٢٠٠٣، مقابل ٨٠ عاملة في العام ٢٠٠٢ و ٩٠ عاملة في العام ٢٠٠١ و ٩٣ عاملة في العام ٢٠٠٠.

وتشكل نسبة النساء العربيات في هذه الخدمات نحو ٣١٪ من جميع العاملين العرب في الخدمات ذاتها، فيما تبلغ النسبة العامة للنساء في هذه الخدمات ٦٣٪.

وحلل استطلاع رأي، أصدرته مؤسسة التأمين الإسرائيلية في تشرين الأول ٢٠٠٤، معدلات الأجور والدخل حسب البلدة ومتغيرات اقتصادية مختلفة. فتبيّن أن مستوى الأجور في المدن العربية بلغ، بمعدل سنوي، حوالي ٦٣٪ من معدل مستوى الأجور في البلدات اليهودية - ٣.٩٩٢ شيكل مقابل ٦.٣١٤ شيكل على التوالي، فيما بلغ معدل الدخل الشهري للمستقلين في المدن العربية ٧٣٪ من مستوى دخل المستقلين في المدن اليهودية.

وعلى الرغم من أن التعليم العالي والتدريب المهني يعتبر من أهم الوسائل الأفضل للحصول على عمل، وللحراك الاجتماعي والاقتصادي، فقد اتضح من فحص سياسة حكومة إسرائيل، والجامعات في مجال التعليم العالي، أنه في العام ٢٠٠٣ ازدادت سوءا إمكانية توجّه المواطنين العرب إلى إحدى الآليات المركزية، التي من شأنها أن تستخدم كوسيلة للخروج من البطالة والفقر.

وكانت الجامعات ووزارة التعليم ألغت طريقة «المتسراف» كوسيلة قبول للجامعات، بادعاء أن المرشحين العرب استفادوا من الطلاب اليهود، حيث يكشف مسح عام لوضع الطلاب العرب في الجامعات عن مشاركة متدنية، وعن درجة عالية من التمييز.



هل ما يزال هناك مجال لحل سياسي مع اسرائيل؟

بلال الحسن

قدمت الفصائل الفلسطينية دعما كبيرا للرئيس الفلسطيني محمود عباس، حين وافقت على قرار «التهدئة» العسكرية. وقدمت الجماهير الفلسطينية دعما كبيرا مماثلا له حين جرى انتخابه بنسبة عالية. وكل ذلك من أجل إفساح المجال أمامه كي يتمكن من وضع نظريته في الوصول إلى حل سياسي موضع التطبيق. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن بقوة: هل لا يزال هناك مجال لحل سياسي مع إسرائيل؟ هل لا يزال هناك مجال لحل سياسي يقوم على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة وقابلة للحياة وعاصمتها القدس؟

الجواب الآن، وعلى ضوء سياسة حكومة شارون وممارساتها، هو: لا. بل ونقول إن سياسة حكومة شارون المتواصلة منذ عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات، والمستمرة بنفس القوة والزخم في عهد الرئيس محمود عباس، هي سياسة تستهدف إلغاء الحل السياسي المتفاوض عليه، أي الحل السياسي الذي تنبثق عنه دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة. والإبقاء فقط على حل سياسي ترسمه إسرائيل. وتنشأ عنه كانتونات فلسطينية مقطعة الأوصال، وما تعرضه إسرائيل على أي قائد فلسطيني هو أن يستسلم لهذا الوضع، وأن يوقع على وثيقة قبوله، وأن يتم اعتبار ذلك حلا للقضية الفلسطينية.

هذا الوضع الذي ينسف التسوية السياسية، يدركه أرييل شارون جيدا، ولذلك فهو يماطل بانتظار لقائه القريب مع الرئيس الأميركي جورج بوش. آملا أن ينال موافقته على صيغة الحل التي يريد فرضها بالأمر الواقع.

وهذا الوضع الذي ينسف التسوية السياسية، يدركه أيضا محمود عباس، وهو ينتظر أيضا لقاءه القريب مع الرئيس الأميركي لكي يبلغه الموقف الفلسطيني.

لنسأل أنفسنا: ما هو الموقف الفلسطيني الذي يمكن أن يبلغه محمود عباس للرئيس الأميركي، بما يتجاوز الشكوى من الموقف الإسرائيلي؟

لقد تم تجريب وسائل كثيرة للحوار الفلسطيني - الإسرائيلي، منذ مؤتمر مدريد (١٩٩١)، ومنذ اتفاق اوسلو (١٩٩٣)، ومنذ مفاوضات كامب ديفيد (٢٠٠٠). وقد فشلت كل هذه الوسائل، وضاعت في خضم التفاصيل، وفي دهاليز العروض والعروض المضادة، وفي ألاعيب البحث بـ «نسب» الانسحاب، أو بنظريات تبادل الأراضي من اجل الإبقاء على الاستيطان الإسرائيلي. وأمام هذا الفشل المجرب على مدى أربعة عشر عاما، وأمام مخطط شارون الذي أصبح معروفا بالوثائق والوقائع. فإن الموقف الفلسطيني الذي يرد على هذا الموقف الإسرائيلي، والذي يمكن تبليغه للرئيس الأميركي، لا بد ان يقوم على الأسس التالية:

أولا: إن الموقف الفلسطيني يعلن تبنيه للمبادرة العربية للسلام، التي أقرت في قمة العام ٢٠٠٠ في بيروت، والتي جرى تفعيلها وتأكيدها في قمة الجزائر الأخيرة (٢٠٠٥). وإن الموقف الفلسطيني لا يستطيع أي اقتراح ينتقص من المبادرة العربية، فهو جزء منها وهو ملتزم بها. والأهم من هذا كله، أن يفهم الرئيس بوش بوضوح، أن الرئيس الفلسطيني يتحدث إليه باسم العرب جميعا، وليس باسم الطرف الفلسطيني فقط، وأن يجري التشديد على هذه النقطة بالذات، من أجل أن يكون واضحا أن المساومة المعروضة هي مساومة عربية - إسرائيلية، ومن أجل أن يكون واضحا أيضا أن الصراع المقبل في حال الفشل سيكون صراعا عربيا - إسرائيليا.

إن من شأن هذه الرسالة أن تنهي سياسة الانفراد الفلسطيني بالحل، من دون المساس باستقلالية القرار الفلسطيني، ومن شأن هذه الرسالة أن تعيد وتؤكد أمام الرئيس الأميركي، أن الحل الفلسطيني مع إسرائيل، هو بالأساس والجوهر حل عربي، ولا يمكن له أن ينجح إلا إذا كان حلا عربيا، وإلا فإن الصراع سيتجدد حين تتوفر المناخات الملائمة لذلك، وعلى أساس صراع عربي - إسرائيلي لا يكون الفلسطينيون إلا طرفا أساسيا من أطرافه.

هذه هي الرسالة الأساسية التي يمكن أن يحملها الرئيس محمود عباس إلى لقائه مع الرئيس الأميركي، وهي الرسالة الجوهرية التي انبثقت عن القمة العربية، والتي يفترض بالمفاوض الفلسطيني أن يحملها وأن يعبر عنها. وبخاصة أن هذه الرسالة لم تنبثق هكذا ومن التضامن فحسب، بل هي انبثقت في ظل معركة سياسية عربية داخلية، بين تيار كان يدعو إلى البدء بالتطبيع مع إسرائيل من أجل استرضائها، وصولا بعد ذلك إلى حل سياسي نمر به على العرب والفلسطينيين، وبين تيار ثان أعلن أنه يرفض التطبيع المسبق، وأنه يصر قبل ذلك على مطالب معتدلة، بل وعلى مطالب شديدة الاعتدال تستند كلها إلى الشرعية الدولية. بعد كان الفلسطينيون طرفا اساسيا في الصراع بين هذين التيارين، ومن واجبهم بعد ذلك أن يتمسكوا بالقرار الذي اتخذ من أجلهم، ومن أجل تقوية موقفهم التفاوضي.

ثانيا، يتولد عن هذا الموقف المبدئي نقاط محددة . يتوجب على الرئيس الفلسطيني أن يعرضها بوضوح أمام الرئيس الأميركي، حتى لا يكون هناك لبس في الفهم، وحتى لا نبقى أمام الشعار اللفظي الذي يكتفي الرئيس الأميركي بتبنيه والتباهي به، والشعار القائل بدعم قيام دولتين متجاورتين، دولة إسرائيل ودولة فلسطين.

والنقاط المحددة المقصودة، هي النقاط الأساسية في المبادرة العربية، وهي:

الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى حدود ١٩٦٧، وإنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة، والاتفاق على حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين يقوم على أساس تطبيق القرار ١٩٤ .

ثالثا، تتولد عن هذه النقاط المحددة، نقاط عملية، يتوجب على الرئيس الفلسطيني أن يعرضها بوضوح أمام الرئيس الأميركي، حتى لا تكون هناك عودة إلى ألاعيب المفاوضات كما جرى تجريبها على مدى أربعة عشر عاما سابقة، ومن أبرز النقاط العملية المقصودة هنا:

١ . إن الانسحاب الإسرائيلي يعني الانسحاب الشامل، يعني انسحاب الاحتلال، ويعني انسحاب المستوطنات والمستوطنين، ويعني رفض مبدأ ضم إسرائيل للمستوطنات الكبرى التي بنتها حول القدس، والتي يردد الجميع من الامم المتحدة إلى رام الله أنها مستوطنات غير شرعية.

٢ . يلي ذلك، الموقف الذي يرفض فكرة تبادل الأراضي، كما جرى طرحها في مفاوضات كامب ديفيد.

٣ . ويلي ذلك ايضا، رفض البحث في «نسب» الضم التي لعبت عليها إسرائيل طويلا.



إن هذه النقاط ليست تصلبا، وليست طلبا تعجيزيا، بل هي النقاط التي تسمح بتطبيق فعلي لمطلب الانسحاب الإسرائيلي الشامل إلى حدود ١٩٦٧ حسب نص المبادرة العربية.

ثم هناك ما هو أهم، إذ أن هذه النقاط هي التي تسمح بأن تكون القدس عاصمة «فعلية» للدولة الفلسطينية المبتغاة. ذلك أن القبول بوجود المستوطنات التي تحيط بالقدس وتطبق عليها، والقبول بفكرة تبادل الأراضي بعد القبول بوجود المستوطنات، سيعني واقعيا وعلى الأرض، أن القدس أصبحت معزولة عن الضفة الغربية، وهي لن تكون بالتالي عاصمة للدولة الفلسطينية. ناهيك من أن شارون يسعى إلى فرض واقع يجعل القدس من ناحية عملية، خارج إطار المفاوضات.

لقد جرب المفاوض الفلسطيني العمل وحيدا ومنفردا. وجرب المفاوض الفلسطيني الدخول بلعبة التفاوض عبر «النسب»، وتبادل الأراضي، وقبول المستوطنات، وكانت النتيجة الفشل في كامب ديفيد، ثم استحالة إنجاز تسوية في ظل سياسة حكومة شارون، ولذلك لا بد من العودة إلى أسس التفاوض، انسحاب كامل، وسيادة كاملة، مع ما يترتب على ذلك من قضايا أساسية تتعلق بالمستوطنات والقدس، مع التأكيد على أن هذا كله هو مطلب عربي وليس مطلبا فلسطينيا فقط.

بمثل هذا الموقف يستطيع محمود عباس أن ينقل حوار الطرشان الفلسطيني-الإسرائيلي إلى موقع جديد لا تتحكم به ألاعيب المفاوض الإسرائيلي. ومن دون ذلك لن يكون هناك حل سياسي يستطيع الرئيس الفلسطيني أن يمهر بتوقيعه. وهو الأن يدرك هذا الواقع ويعاني منه أكثر من غيره.

القدس: 4-4-2005



هزة في اللوبي اليهودي بالولايات المتحدة الاميركية

بقلم: آفي بكار- «هآرتس»

في موقع اللوبي اليهودي الاسرائيلي الاميركي في واشنطن، ايباك، على الانترنت، يظهر اقتباس منقول عن صحيفة «واشنطن بوست» ويبرهن على ان «ايباك» هي «المنظمة الأهم في التأثير على العلاقات الاميركية - الاسرائيلية».

وفي أدبيات العلوم السياسية في الولايات المتحدة وفي وسائل الاعلام العالمية يتعاملون مع «ايباك» على انها مجموعة الضغط ذات التأثير الأكبر على السياسة الخارجية الاميركية. وباعتبارها نموذجا يحتذى للعمل السياسي الضاغط في داخل الكونغرس والادارة الاميركية.

رغم مشاعر الانكسار والكآبة الناجمة عن التحقيق الطويل الذي يجريه الـ «اف.بي.أي» حول تسريب معلومات أمنية لاسرائيل والابعاد المؤقت الاحترازي لعاملين كبيرين في هذا اللوبي. إلا انه يحاول إعطاء صورة وكأن الامور تسير كالمعتاد. موقع «ايباك» على الانترنت يبث الأنباء حول النشاطات في هذا الاسبوع

والتي تعبر أكثر من أي شيء عن المصالح الحيوية لاسرائيل في مجال الأمن والسياسة: التحقيق في الكونغرس لمنح تسلح ايران النووي من خلال العقوبات. والضغط على الاتحاد الاوروبي لضم حزب الله الى قائمة الارهاب. وتأييد اقامة الجدار الأمني الاسرائيلي. وشجب قرار محكمة لاهاي الدولية الذي اعتبر هذا الجدار غير قانوني، ومنع استمرار تحركات الامم المتحدة ضد الجدار. واستمرار عملية المصادقة على المساعدة الأمنية والاقتصادية المقدمة لاسرائيل بقيمة ٥،٢ مليار دولار مع تحديد وحصر المساعدة المقدمة للفلسطينيين طالما لم تتحرك السلطة ضد الارهاب ولا تنفذ الاصلاحات والدمقرطة في مؤسساتها.

اللوبي الاسرائيلي في امريكا يقف من وراء حكومة اسرائيل في مساعيها للحصول على مصادقة الكونغرس على مبادىء السلام في الشرق الاوسط وفقا لرسالة بوش لشارون في نيسان ٢٠٠٤ (بما في ذلك الاعتراف بالكتل الاستيطانية ومنع عودة اللاجئين الى اراضي اسرائيل).

وحسب رأي الجهات العليمة لا يتوجب النظر للخطوات المتخذة ضد ايباك على انها مبادرة من الادارة الامريكية، وان المراوحة في عملية التحقيق تدلل على ان الجبل سرعان ما سيلد فأرا في نهاية المطاف. حسب المؤشرات يبدو ان هذا التحقيق هو مبادرة من الـ اف.بي.أي الذي جمع بين زرع المعلومات وعمل «الشوكة» من اجل إفشال وعرقلة خطوات ممثلي اللوبي.

في اطار الفصل بين السلطات واليات التوازن والفرامل الداخلية الامريكية لا يمكن للادارة الامريكية ان تتدخل في عملية التحقيق. ممثلو السلطات الاخرى من الادارة والكونغرس تحديدا أكدوا ولاءهم التام لـ «ايباك». بوش ظهر في مؤتمر اللوبي في ذروة الازمة قبل ثلاثة اشهر. وكوندليسا رايس وعدت بالمشاركة في المؤتمر السنوي في شهر أيار القادم.

قوة «ايباك» الاسطورية تمخضت في السابق عن أزمات ومناكفات مع الادارة الامريكية ومع حكومة اسرائيل ايضا. هناك هزل تاريخي في حقيقة ان «ايباك» قد تحولت الى دولة عظمى والى خرافة في السياسة الامريكية بالتحديد إثر فشلها في احباط قرار ادارة ريغان في عام ١٩٨٢ في بيع طائرات «أواكس» للسعودية.

اللوبي الاسرائيلي نجح في حشد اغلبية (٣٠١) في مجلس النواب ضد الصفقة السعودية. إلا ان البيت الابيض نجح بعد ذلك بثلاثة اسابيع في ممارسة ضغوط لا سابق لها لانقاذ ماء وجهه في تصويت عاجل داخل مجلس الشيوخ. مع ذلك ادى وقوف اللوبي الدراماتيكي في وجه الادارة الامريكية الى إضفاء مكانة اعتبارية هامة عليه في داخل اللعبة السياسية في واشنطن. بعد ذلك بعشر سنوات وقف جورج بوش الأب في ايلول ١٩٩١ وألقى أمام الأمة الامريكية خطابا تضمن ضربة قوية على منصة الخطاب وقال انه هو «الصغير» يواجه وحده قوى سياسية هائلة تمارس التهديد ضده من خلال ألف مناصر ضاغط انقضوا على مجلسي النواب والشيوخ برعاية «ايباك» لاجباره على المصادقة على الضمانات بقيمة ١٠ مليارات دولار لاسرائيل. بوش تصارع في حينه مع حكومة شمير في قضية المستوطنات وطلب تأجيل طلب اسرائيل الى مداولة اخرى حتى يتمكن من تخطيط مؤتمر مدريد مع العرب. في اطار ذلك تذكر المساعدة الكلامية الحادة بين رابين وبيلين من جهة وبين قادة اللوبي الاسرائيلي من جهة اخرى حيث اتهموهم بالنشاط المفرط في مواجهة الادارة الامريكية في عملية السلام.

هناك مؤشرات في ان الـ اف.بي.أي الذي سرب في صيف ٢٠٠٤ نبأ التحقيق لشبكة سي.بي.اس. يريد اليوم ان يخفض من مستوى الظهور وربما حتى التوصل الى تسوية تنضب المسألة (التحقيق) عن جدول الاعمال. من ناحية اخرى تحاول أطراف مناصرة للعرب مواصلة البحث في هذه القضية والخوض في «ازدواجية الولاء» التي تميز يهود امريكا. شركة زغبي للعلاقات العامة التي تمثل المصالح العربية. أجرت استطلاعا عام مبرمجا نتراي حتى تظهر ان هناك اغلبية تشتبه بتحركات اللوبي اليهودي وتريد ان تسجله كعميل لحكومة اجنبية.

الهزة التي تجري في «ايباك» ستسهل دخول دخلعات يهودية اخرى أقل مأسسة للعمل الضاغط في الكونغرس. ولكن لا يبدو ان ذلك سيمس بعلوية وتفوق «ايباك».

في السنوات الأخيرة تحولت مؤتمرات «ايباك» الى أكبر وأرقى المؤتمرات في المنظمات اليهودية في واشنطن. وقد نجحت ايضا في استقطاب شريحة واسعة من الشبان الذين ينخرطون في العمل الضاغط في أرجاء الولايات المتحدة. وفي كل الأجواء المتعاطفة الساندة في واشنطن الآن. يمكن القول ان «ايباك» ستنجح في التغلب على أزمتها الحالية رغم انها ستتصرف بحذر شديد حتى ما يبدو.

القدس: 5-4-2005



يوميات يهودي متطرف

مردخاي جيلات

يسمونني ابراهام. أنا في الثانية والعشرين، أصابني الملل في نيويورك وبحثت عن معنى للحياة، اقترح علي أصدقاء في الكنيس أن أسافر إلى إسرائيل لأن الأمر مثير جدا هناك، لا توجد لحظة واحدة من الهدوء. توجد عمليات تفجيرية، وجرحى، وقتلى، يوجد الكثير من العرب الذين يجب أن تشوه صورهم ويدافع اليساريون عنهم، يوجد الكثير من الإثارة والحركة، قالوا، أنت لا تستطيع أن تتخيل إلى أي حد.

طلبت تفصيلا، قالوا لي: يقتلعون في الصباح كروم زيتون للعرب، ويحرقون في المساء حقولا، ويشعلون في الليالي بيوتا. يحتلون مناطق جديدة، يتظاهرون، ويبنون دولة كاللصوص في الليل: بلا قانون، وبلا رخص، وبلا إجازات. كل شيء تطفلي، والذي يسبب المتعة أكثر من غيره. أضافوا: الألعاب مع الجيش والشرطة كالقط والفأر، يتلعبون بهؤلاء الحمقى أسبوعا بعد أسبوع، إنه قضاء وقت ممتع.

قلت للأصدقاء، والله، يبدو مثيرا، سأطير إلى البلاد، جئت لقضاء الوقت، وصلت للاستمتاع، وأنا في السماء حقا: يوجد لي الكثير من الأصدقاء والصديقات، يعيلني صندوق الدولة ومتبرعون أعزاء، أنهض متى شئت، لدي طعام على نحو حر، توجد علي حراسة لصيقة من الجيش، لدي إمكانية تنقل في كل البلاد، لا ينقصني شيء.

ذات يوم في الصباح، مثلا، وصل نبأ يقول إن شارون يحاول شراء المستوطنين بمال آخر، تقرر الرد عليه بمظاهرة، سألت ما الخطة، وأجابوني: نصل إلى مبنى الكنيست، نوزع لافتات مضادة لشارون- أولمرت-موفاز، نهتاج، نشاغب، نحرق عددا من حاويات القمامة. نتهمهم بإخراب الهيكل الثالث.

وصلت إلى الكنيست مع الرفاق، أحرقت عربتي قمامة، قذفت الحجارة على الشرطة وركلت واحدا من ذوي النظارات المدورة من اليسار، إنه وقف حيالي ببساطة وضايقني. ربيته، كان هناك أكثر من ٢٠٠ بقليل، كانت فوضى. أطلقوا علينا خراطيم المياه ولم يأت التلفاز، تجاهل الأمر، سألت كيف أنه غير مرجز الآن بالذات وأجابوني: استمر في قذف الحجارة، واستمر في شتم الشرطة، وسيكون الأمر على ما يرام، هاتف واحد من الرفاق منتدى البث، ووعد بدراما فظيعة توشك على أن تحدث وقال إن القناة المنافسة في الطريق. وهكذا تصرف مع القنوات الأخرى بالضبط، نجح ذلك: في القنوات كلها بثت التقارير التي نظمناها لأنفسنا، كان عرضا رائعا.

عدنا إلى تلالنا في الضفة في الرابعة صباحا، واصل جنود الاحتياط حراستنا، ولكن بدأ الأمر يصبح جافا، جافا إلى حد بعيد، إلى حد الموت، وكأن هناك سلاما، لا توجد أي عملية تفجيرية خلال أسبوعين، لا يوجد أي «مخرب منتحر». لا يوجد أي تقصير أو فضيحة يستدعيان مشاجرة جماعية، كنا في ضغطة: ماذا سيكون؟ ألن تنفجر حافلات بعد؟ ألن يقتل جنود في محور فيلادلفي؟ ألن تهدم بيوت «مخربين» في غزة؟ كيف سيكون في الإمكان العيش هنا؟

هذا أقلقنا في الحقيقة، من ناحيتنا كل شيء جاء في الحسبان، ولكن لم يأت في الحسبان التوصل إلى تسوية مع العرب، وهم الذين يزعم الحاخامات أنهم في نهاية الأمر سيقتلوننا جميعا. لهذا سافرنا إلى منطقة موديعين، وأغلقنا شارع تل أبيب-القدس، أغلقناه ماديا بأجسامنا واحتقلنا بنصر كبير، أقمنا مدرسة للشرطة، أرسلناهم مع معلومات خاطئة إلى محاور أخرى، أشعلنا الإطارات، ومددنا السلاسل، أوجدنا زحمة مرور بطول كيلومترات.

أغلقت الدولة الشوارع لعدة ساعات، ووصلت الشرطة متأخرة، وعندما حاولت تفريقنا بدأت الفوضى كما أردنا، ركلت شرطية غاضبة، وبصقت على سائق سيارة شرطة وقع، ولعنت أم رئيس الحكومة ونجحت في أن أجرح في رأسي، لكموني وسال دم كثير من أنفي، استطاع التلفاز أن يصورني. كانت تلك صورة رائعة: أنا المسكين أستلقي مضروبا على الشارع، من غير أن ينقلوني إلى المستشفى، كل الدولة رأت ذلك، كان مدهشا، كانت مظاهرة قوة مثيرة، لهذا بالضبط جئت إلى إسرائيل.

عن يديعوت



إعادة بناء المنظمة: في أي فضاء وبأية كيفية؟

عدلي صادق

■ نفهم بأن تكون صيغة منظمة التحرير الفلسطينية، هي الأقل حرجاً وصعوبة، لتلبية رغبة الحركة الإسلامية الفلسطينية، في الاندماج في النظام السياسي الفلسطيني. ونفهم، بأن الغرض من الدعوة، الى إعادة بناء المنظمة، هو المُعادل الموضوعي، للدعوة الى التشارك في القيادة السياسية، دون أن تكون صيغة «أوسلو» وما تمخض عنها، على الصعيد المؤسسي، هي عنوان التشارك ورمزياته!

ولكن من حقنا أن نتساءل: في أي فضاء، فلسطيني، وعربي، ودولي، يمكن إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وتفعيل دورها؟!

كان مركز الأمس، للمنظمة ولدورها، في مناخ عربي آخر. ولم ينتعش دور المنظمة في هذا المناخ، إلا لسببين رئيسيين: الأول، القوة العسكرية التي استطاعت المنظمة بناءها، في الخارج، مستفيدة من ضعف النظام العربي، بعد هزيمة العام 1967 ثم من التداعيات التي تلت الهزيمة. والثاني هو أن النظام العربي نفسه، أراد تحميل العبء والمسؤولية، الى الكيان الفلسطيني، في سياق السعي الى التجسد الفعلي لهذا الكيان، على جزء من الأرض، ومن ثم سيكون النظام العربي سعيداً برفع العبء عن كاهله، لكي لا يحتمل أي تجسيد فعلي، للكيانية الفلسطينية، على أراضيه، لا بمعنى التواجد العسكري، ولا بمعنى النشاط السياسي، ولا بمعنى التواصل المؤسسي شبه المستقل، مع التجمعات الفلسطينية في الخارج. وفي حال وجود نواة للدولة الفلسطينية، أو للكيانية على الأرض، بصرف النظر عن شروط وجودها وما تتعرض له من مخاطر، سيكون من حق القادة الفلسطينيين، أن ينالوا التبجيل الرسمي والبروتوكولي العربي، الذي يستعيضون به عن أية فاعلية مؤسسية، في الفضاء العربي!

حكاية الحاج أمين الحسيني، وحكومة عموم فلسطين، تتكرر في وضع المنظمة اليوم، مثلما تكررت تجربة الحاج أمين، مع القوى الإقليمية والدولية، من خلال تجربة الرئيس الشهيد ياسر عرفات معها. كان «الفيتو» الدولي، لا سيما البريطاني، مع الإمتثال العربي له، قد أقصى الحاج أمين، عن موقع القيادة الفعلية، منذ مطاردته في العام 1937، ودخلنا حرب العام 1948 بدون قيادة فلسطينية. الفارق بين الاثنتين، أن المناخ العربي، احتمل حكومة عموم فلسطين، لمدة لا تصل الى سنتين، أصبحت بعدها الحكومة تقتصر على رئيس وعضوين، ثم - لاحقاً - على رئيسها فقط، مع تأمين ملاذ آمن لأبيها الروحي الحاج أمين. وكان وزير ماليتها، ميشيل أبيكاروس، هو الذي تولى شرح موجبات موتها السريري، وعجزها، لأن الموازنة السنوية، من 1951 حتى 1957 تراوحت بين ثلاثة وأربعة آلاف جنية مصري. وكان الإعلان الرسمي عن وفاتها، في حزيران 1963 بسبب انتقال رئيسها أحمد حلمي عبد الباقي الى رحمة الله!

ومنذ تشكيلها في أيلول 1948 سمح لحكومة عموم فلسطين، بحضور دورة واحدة، لجامعة الدول العربية، في نهاية تشرين الأول 1948 ولم تُدع الى الدورة التي بعدها، بتوافق عربي مذهل. وكان تبرير النظام العربي، لصرف النظر عن حكومة عموم فلسطين، وإسقاط المظلة العربية عنها، هو أن الحكومة صورية ولا فاعلية لها، في السياق السياسي العربي العام، ولا في معادلة الصراع. ولم يكن الاعتراف الرسمي العربي، بحكومة عموم فلسطين، يحميها من المصير الذي أوصلها اليه السلوك الفعلي!

يمكن أن نتساءل بواقعية: ألم تسقط المظلة العربية، اليوم، عن صيغة المنظمة؟! ألم توصلنا الدروب، الى التجويف العسكري الطوعي، لقوتها العسكرية في الخارج، مثلما تجوّفت القوة العسكرية لحكومة عموم فلسطين (جيش «الجهاد المقدس» ثم سرية غزة) لأسباب مالية، بالتزامن مع الشروع في مباحثات الهدنة، في رودس؟!

منظمة التحرير الفلسطينية، هي ممثلة الشعب الفلسطيني في الداخل وفي الخارج. وهي مرجعية السلطة الفلسطينية. ولكن كيف يمكن تفعيل دورها، بغير اللجوء الى مقاربة بيروقراطية للتفعيل، ولإعادة البناء، تتمخض عنها قيادة سياسية، دون أن يكون لها شفيع، سوى عناصر الصمود والحيوية، في الكيانية السياسية الفلسطينية المتوافرة؟!

فرصة المنظمة في أن تظل على قيد الحياة، ربما تنبع من قدرة السلطة على إبقائها كذلك، وعلى أن تتحمل نفقاتها. وهذا واجب. ولكن أليس من واجب القوى التي ظلت قادرة على الجباية المالية (بعد أن فقدت «فتح» قدرتها بسبب ما حدث وذاع صيته، من سوء استغلال للمقدرات المالية المتاحة) أن ترفد المنظمة بمقدرات مالية أتيحت لها؟! أم إنها هي التي تنتظر، أن تتحمل السلطة نفقات انخراطها في المنظمة؟! فمن الأقدار الثقيلة، التي تنتظر المنظمة، عندما تلتئم، أن بعض الفصائل الغائبة عن الساحة، ستطالب بمخصصاتها، علماً بأن بعضها قد اندثر، وبعضها حضر لكنه لم ينخرط في المقاومة، وبعضها لا وجود له في الشارع. ألا يجدر الفصل بين مالية السلطة، التي هي محصلة ضرائب على المواطن الفلسطيني، في معظمها، ومالية المنظمة، جباية وصرفاً مع شيء من التداخل، يحتمه التداخل الوظيفي؟!

القدس العربي: 3-4-2005